تحت رعاية السيد الرئيس

عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

المؤتمر العام العاشر لمنظمة المرأة العربية

برئاسة جمهورية مصر العربية

دولة رئاسة المنظمة في دورتها الحادية عشر

التواصل والتمكين والحماية للنساء والفتيات من العنف السيبراني والعنف الناتج عن وسائل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

القاهرة : 5-6 مايو/ أيار 2025

الدليل العلمي

قائمة المحتويات

تقديم	5
الورقة المفاهيمية للمؤتمر	7
برنامج المؤتمر	13
اللجنة العلمية للمؤتمر	21
ملخصات أبحاث المؤتمر والتعريف بالباحثين/الباحثات	27
الجلسة الأولى: العنف ومنه العنف السيبراني	29
الجلسة الثانية : فرص النساء في الفضاء السيبراني	37
الجلسة الثالثة: النساء والفضاء السيبراني: الواقع والتحديات الوطنية	45
الجلسة الرابعة : تابع: الواقع والتحديات الوطنية	59
الجلسة الخامسة: آليات الحماية من العنف السيبراني: التشريع وانفاذ القوانين	75
الجلسة السادسة: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لحماية المرأة	85
طاولة مستديرة حول المسؤولية الوسيطة للمجتمع المدني والشركات والمنصات العالمية في حماية النساء والفتيات من العنف السيبراني	93
فعاليات أخرى:	95
إطلاق دليل تدريبي أعدته المنظمة حول منهجية إعداد التقارير الوطنية المرفوعة إلى اللجنة الأممية ا لمعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	96
الإعلان عن جائزة منظمة المرأة العربية (الفتاة العربية والتكنولوجيا) لعام 2025	97

تقديم

يصادف انعقاد المؤتمر العام العاشر لمنظمة المرأة العربية في عام 2025 حقبة تحولات كبرى على أكثر من صعيد؛ ومن أهمها التحولات التي أنتجها، ومازال ينتجها، التقدم المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولاسيما الذكاء الاصطناعي.

تسعى كل الشعوب للتكيف مع هذا التقدم المتسارع لما هو مفترض أن يكون أدوات لتسهيل حياة البشر والحكم الرشيد للمجتمعات وللعالم. وتعددت الجهات التي لفتت نظر الشعوب منذ ما يزيد عن العقدين إلى الآن، حول نتائج هذا التقدم، الإيجابية منها؛ مثل اتساع فرص العمل والتسهيلات في الوصول للمعلومات والتواصل، والسلبية مثل اختفاء العديد من الوظائف التقليدية واستبدالها بوظائف تقنية حديثة.

توقفت الجهات المهتمة بقضايا المرأة أكثر من مرة عند التحديات التي تواجهها النساء بفعل هذا التقدم المبهر في تكنولوجيا الاتصالات والتواصل واتساع اعتماد الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات في دول الشمال على وجه الخصوص.

فكان من الطبيعي أن تعتمد منظمة المرأة العربية هذا الموضوع كمحور لمؤتمرها العاشر.

يقارب هذا المؤتمر موضوع التحديات التي تواجهها النساء في إطار هذا التقدم التكنولوجي والانتشار المطرد لاستخدام الذكاء الاصطناعي. وخلافًا لما يتوقعه البعض؛ فإن الوقوف عند تلك التحديات يبين أن هناك فرصًا كثيرة للنساء لبلوغ المساواة في مجالات التعليم والتخصص والعمل، خاصة وأن هناك تحول مهم من الاستناد على القوة البدنية إلى القدرات والمهارات العقلية، كذلك فإن وسائل الاتصال والتواصل والحصول على المعلومات قد أصبحت أكثر سهولة بالنسبة إلى النساء ويمكن أن يسهل كل ذلك حياتهن الشخصية والعائلية والمهنية والاجتماعية.

لكن هناك مخاطر عدة نجمت بالمقابل على حياة النساء، ومنها العنف السيبراني، وتعاظم أشكال العنف بحقهن في المجال السياسي، وانكشاف حياتهن الشخصية، واتساع مروحة الابتزاز والتهديد في وجههن.

إن التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي يمثلان بالنسبة للنساء فرصًا أكيدة ومخاطر جديدة في آن.

سيتحدث في هذه الموضوعات أصحاب وصاحبات اختصاص وخبرة من أكثر من أربع عشرة دولة عربية ناشطة في فعاليات وأجهزة المنظمة.

جمهورية مصر العربية -دولة الرئاسة لهذه الدورة للمجلس الأعلى للمنظمة والمستضيفة للمؤتمر- هي التي اختارت هذا الموضوع بالنظر إلى دقته وأهميته.

وشجعت الحكومة المصرية المنظمة على توسيع دائرة المشاركة بالمؤتمر لتشمل أكبر عدد ممكن من المساهمات المتخصصة من الدول العربية ومن العالم.

يُعرِّف هذا الكتاب بالمؤتمر وبالوجوه النيّرة التي ستشارك فيه وبالموضوعات التي سيعالجها.

تسعى منظمة المرأة العربية دائمًا، بالتعاون مع الدول الأعضاء وخاصة دولة الرئاسة الدورية، لمواكبة التحديات التي تواجه مسيرة النساء نحو النهوض والتقدم والمساواة. حيث إن المنظمة تشكل منصة للخطاب العلمي وللرأي الحر المسؤول وجسرًا لتبادل الخبرات لما فيه خير النساء في العالم العربي.

نحن نسعى والله ولي التوفيق

الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان

المديرة العامة

لمنظمة المرأة العربية

التواصل والتمكين والحماية للنساء والفتيات من العنف السيبراني والعنف الناتج عن وسائل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

أولاً: المرأة العربية والتكنولوجيا: الفرص والمخاطر

على الرغم مما يعد به التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في الآونة المعاصرة من فرص كبيرة للنساء والفتيات، خاصة على صعيد ما يمثله الميدان التكنولوجي من فضاء جديد لنشاط المرأة وإسهامها في المجال العام، فإن العنف السيبراني ضد النساء والفتيات كظاهرة متفاقمة، يبدو أنه يهدد المكاسب التي تحصلها النساء على هذا الصعيد.

إن الحديث عن المرأة والتكنولوجيا غالبًا ما يركز على ملفات بعينها تتضمن: كيفية استخدام التكنولوجيا كأداة وسيطة لتمكين المرأة في المجالات المختلفة، وكيفية تعزيز وصول النساء والفتيات لتكنولوجيا المعلومات، وأيضًا كيفية تعزيز حضور النساء والفتيات في المجال التكنولوجي كفاعلات (باحثات ومطورات) في ميدان تطبيقات الحاسب والبرمجة الإلكترونية بوجه عام. وهناك أيضًا الجانب المتعلق بكون الشبكة العنكبوتية قد باتت بالفعل مجالاً تستطيع النساء والفتيات أن يعبرن فيه عن أنفسهن بشكل متزايد، كما أنها أضحت نقطة انطلاق لأنشطة اقتصادية وتجارية نسائية مختلفة.

لكن، وفي مواجهة هذه الفرص والأبعاد الإيجابية التي تحملها التكنولوجيا والفضاء السيبراني للنساء، أوضحت الخبرة أن التكنولوجيا تحمل بالمثل الكثير من المخاطر التي تهدد النساء وتخترق خصوصيتهن وتدفعهن دفعًا إلى تقليص حضورهن في المجال العام التكنولوجي بل وأيضا المجال العام الحي بالتبعية. وذلك من خلال الظاهرة التي باتت تعرف بالعنف السيبراني الموجه ضد النساء والفتيات.

ويتخذ العنف السيبراني أشكالا تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الولوج إلى بيانات ومعلومات الغير وانتهاك الخصوصية، وتزييف الحقائق، والتشهير، والاعتداءات الجنسية بما فيما التحرش وهتك العرض الالكتروني، والتهديد عبر الإنترنت بارتكاب جرائم ضد النفس أو المال، بالإضافة إلى الاتجار بالنساء أو الفتيات الميسر تكنولوجيا.

وقد تؤدي هذه الممارسات في كثير من الأحيان إلى انسحاب النساء والفتيات من المجال الرقمي، وعزل أنفسهن، وفقدان الفرص سواء في ميدان التعليم أو المسيرة المهنية، فضلاً عن الانسحاب من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية التي أصبح الانترنت مجالاً خصبًا لها.

وقد برز العنف السيبراني ضد النساء والفتيات كمشكلة عالمية ذات آثار خطيرة على المجتمعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم؛ حيث تشير الإحصائيات إلى إنه على الصعيد العالمي تتعرض ما يقرب من 60% من النساء لشكل من أشكال العنف في الفضاء الرقمي[1].

(1) بيان المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة 2023،
UNFPA Arabstates | لقد اجتاح العنف ضد النساء والفتيات جميع الفضاءات، بما في ذلك الفضاء الافتراضي، ويجب أن ينتهي هذا الأمر

وتشكل هذه الممارسات آثارًا صحية واقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. فعلى صعيد الآثار الصحية، تشكل مسائل مثل اختراق الخصوصية والتهديد والتشهير ضغوطًا نفسية وعصبية تؤثر بشدة على الصحة النفسية للنساء والفتيات؛ ويرتبط هذا بالطبع بإنتاجيتهن في مختلف المجالات الحياتية السياسية والاقتصادية. فالنساء، ونتيجة لفقد الشعور بالأمن والسلم، يملن -في أحيان كثيرة- إلى تجنب مثل هذه المشاكل والبعد عن الانخراط في الشؤون العامة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تتحمل المجتمعات والاقتصادات تكلفة فقدان الفرص الاقتصادية التي يمثلها النشاط الاقتصادي للنساء على الانترنت؛ فضلا عن تكاليف مرتفعة جراء الحاجة المتزايدة للرعاية الصحية والخدمات القضائية والاجتماعية المرتبطة بظاهرة العنف السيبراني.

ومع زيادة عدد المستخدمات للإنترنت حول العالم؛ يصبح العمل على توفير بيئة رقمية آمنة وداعمة لإبداع النساء والفتيات محددًا أساسيًا في تطويع إمكانيات التكنولوجيا ووسائل التواصل الرقمية للعمل كمحرك حقيقي تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ الأمر الذي يبرز أهمية مراجعة مدى فعالية الضوابط القانونية الحاكمة لتلك السلوكيات الاجرامية، والتشريعات ذات الصلة بمسئولية القطاع الخاص المتمثل في الشركات وصفحات التواصل الاجتماعي ومقدمي الخدمات، والمسئولية المجتمعية للمجتمع ككل في الحد من تلك الممارسات ومجابهتها بحيث يكون لكل عضو في المجتمع دور في تلك المسئولية.

وفيما يخص المسئولية المجتمعية لكل أفراد المجتمع تحديدًا؛ نجد أن التثقيف والتوعية يمثلان سبيلاً مهمًا للمضي قدمًا في مجابهة أو مناهضة العنف السيبراني ضد النساء والفتيات عبر تغيير الصور النمطية الاجتماعية الخاصة بفهم الإساءة عبر الإنترنت، وإدراك مدى خطورتها. ويشمل هذا سائر الفئات المجتمعية من مستخدمي الانترنت؛ النساء / الرجال، الفتيات /الأولاد، وكذا الفئات المعنية بمواجهة مخاطر العنف السيبراني؛ ونظم العدالة القضائية وممثلي أجهزة الشرطة الوطنية والعاملين في مجال الإعلام والترفيه، ومقدمي خدمات الرعاية: الصحية والنفسية التأهيلية لضحايا العنف السيبراني.. الخ، وصولاً إلى وضع السياسات العامة اللازمة واتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة هذه الظاهرة.

ثانيًا: إشكالية المؤتمر:

في ضوء تفاقم ظاهرة العنف السيبراني الموجه ضد النساء والفتيات في المنطقة العربية، وما يرافقها من آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة العربية، وخاصة ما يتعلق بالحد من دورها ومشاركتها على الصعيد العام جراء ما تتعرض له من مخاطر عبر الوسيط التكنولوجي... فإن هذا المؤتمر يقوم بإلقاء الضوء على هذه الظاهرة التي تمثل نكوصاً في حركة تقدم النساء العربيات، ومن شأنها أن تعطل الفوائد التي من المفترض أن تحصلها النساء من التطور التكنولوجي ، وذلك سعيًا للتنبيه بخطورتها من ناحية، وبحث سبل مواجهتها بشكل شمولي حاسم من ناحية أخرى، عبر جمع سائر الأطراف المعنية على طاولة النقاش، والاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية، وتحديد الأدوار المختلفة في إطار رؤية مشتركة ينبثق عنها خطط وبرامج عمل قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

ثالثًا: الهدف العام والأهداف الفرعية للمؤتمر:

توفير مساحة رقمية آمنة للنساء والفتيات في المنطقة العربية من شأنها أن تتيح الفرصة لتعزيز نشاطهن وانخراطهن في المجال العام.

الأهداف الفرعية:

1. التعرف على كافة صور الجرائم الموجهة ضد النساء والفتيات باستخدام تقنيات المعلومات بما في ذلك الصور الحالية والصور المستحدثة والمستقبلية للجريمة سعيًا للوصول إلى توافق على مصطلح عام موحد يشمل كافة صور هذه الممارسات والجرائم.
2. تشجيع تطوير الأطر التشريعية والقانونية على المستويات الوطنية للدول الأعضاء للحد من الظاهرة استرشادًا بتشريعات الدول المقارنة والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية.
3. إصدار توصيات تتعلق بتطوير السياسات والاستراتيجيات وآليات تفعيل القوانين في إطار الدروس المستفادة من التجارب الدولية الرائدة وتعميمها لدول أخرى للاسترشاد بها.
4. تعزيز الوعي العام الحكومي والمجتمعي بآثار الظاهرة على المستوى الفردي والمجتمعي وعلى مستوى الدول ككل من مختلف الجوانب؛ النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال استعراض تجارب واقعية حية أثرت على الأفراد والمجتمع والدولة.
5. حث شركات القطاع الخاص والمنصات على تحمل مسؤولية إنشاء مساحات رقمية أكثر أمانًا للنساء والفتيات وتعزيز أدوارهم في جهود التوعية وكذلك إشراك المجتمع المدني وتفعيل دوره في جهود توعية المجتمع حول تلك الجرائم وحول الاستخدام الآمن للتقنيات الحديثة.
6. زيادة الوعي بالميزة النسبية المتاحة للنساء في مجال تقنيات المعلومات وبما يحمله من فرص تمكينية واعدة.

رابعًا: المفاهيم الأساسية

1. العنف ضد المرأة: يعرف «العنف ضد المرأة» بأنه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة[2].
2. تقنية المعلومات: أية وسيلة مادية أو معنوية أو مجموعة وسائل مترابطة أو غير مترابطة تستعمل لتخزين المعلومات وترتيبها وتنظيمها واسترجاعها ومعالجتها وتطويرها وتبادلها وفقا للأوامر والتعليمات المخزونة بها ويشمل ذلك جميع المدخلات والمخرجات المرتبطة بها سلكيًا أو لاسلكيًا في نظام أو شبكة [3]

(2) الموقع الرسمي للأمم المتحدة، حقوق الإنسان؛ مكتب المفوض السامي: إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

(3) البند (1) من المادة الثانية من الاتفاقية العربية لجرائم تقنية المعلومات.

3. الجريمة الإلكترونية: هو المصطلح الذي تعتمده اتفاقية مجلس أوروبا "الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية"، ومع أنها لم تضع تعريفًا لمصطلح الجريمة الإلكترونية ، لكنها تناولت العديد من صور الجريمة المتعارف عليها [4].

4. الجريمة السيبرانية[5]: يعد هذا الاصطلاح من المصطلحات شائعة الاستخدام ومع ذلك لا يوجد له تعريف معتمد، ويعد اصطلاح مناظر لاصطلاح الجريمة الإلكترونية، وكلمة Cyber وفقًا لقاموس اكسفورد هي صفة لأي شيء مرتبط بثقافة الحواسيب أو تقنية المعلومات أو الواقع الافتراضي.

5. الجريمة الالكترونية أو السيبرانية أو الجرائم الميسرة بالتكنولوجيا: أعمال عنف يتم ارتكابها أو التحريض عليها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يمكن أن يشمل ذلك الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني[6].

6. المسئولية الوسيطة في المنصات الرقمية تشير إلى دور هذه المنصات في تسهيل التواصل بين مستخدمين مختلفين وتبادل المعلومات والبضائع والخدمات، كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة الالتزامات الواقعة على عاتق مزودي خدمات شبكة الانترنت بتأمين خدماتهم ضد تقديم محتوى مخالف للنظام العام والآداب[7].

خامسًا: أنواع العنف السيبراني

يتخذ العنف الالكتروني ضد البشر على وجه العموم أشكالاً متعددة ومتدرجة من حيث درجة الجسامة والتي تبدأ من جرائم انتهاك الخصوصية والمتمثلة في الدخول غير المشروع علي المواقع أو الحسابات الخاصة بآحاد الناس، والاعتداء على البيانات الشخصية بسرقتها أو محوها أو إتلافها أو غير ذلك من الصور، وتزييف المواقع أو الحسابات الخاصة ونسبها إلى الغير، وتزييف الحقائق والصور والبيانات والمعلومات الشخصية، والنشر والتشهير، وارتكاب جرائم تحصل في الحياة العادية باستخدام الانترنت أو تقنية المعلومات مثل التهديد إلكترونيا، أو التحرش أو هتك العرض إلكترونيا.

وفيما يلي صور لبعض تلك الجرائم: -

1. انتهاك الخصوصية: يمثل فعل (انتهاك خصوصية الغير) صورة من صور العنف ضد الإنسان ولاسيما المرأة والفتاة، وتجرمه العديد من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية ومنها التشريع المصري والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتأخذ هذه الجريمة صورًا متعددة منها الدخول

(4) تعتمد اتفاقية بودابست هذا المصطلح، ولكن، لم تضع الاتفاقية تعريفًا للمصطلح أكتفت بعرض صور تلك الجرائم.

(5) تعتمد هذا الاصطلاح منظمات الأمم المتحدة UNODC و UNESCWA.

(6) الموقع الرسمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، مقال بعنوان خمسة أشكال للعنف الالكتروني، نشر بتاريخ 2022/4/28، الفقرة الأولى من المقال.

(7) زياد طارق جاسم، بكر عبد القادر فياض، «مسؤولية مزودي خدمات شبكة الانترنت المدنية عن المحتوى المضلل والمحتوى غير المشروع»، مجلة الدراسات حول فاعلية القاعدة القانونية، المجلد 4، العدد 02-2020، ص 166.

غيـر المشـروع علـي مواقـع وحسـابات الغيـر، أو تجـاوز حدود حـق الدخـول المصرح بـه، وتكـون المصلحـة التي يحميها التشـريع هنـا هي مجـرد الدخـول أو الاطلاع على البيانات أو المعلومات الشـخصية حتي، دونما أي إتلاف أو نقل أو محو لتلك البيانات، إذ أن (الحـق فـي الخصوصية) من المبادئ الأساسـية لحقوق الانسـان والتي تحرص غالبيـة التشـريعات على صونهـا وحمايتها.

2. الاعتـداء علـى البيانـات والمعلومـات والصـور الشـخصية: قـد ينتـج عـن الدخـول غيـر المشـروع إلـى الحسـابات والمواقـع الخاصـة محـو أو اتـلاف أو نقـل أو تلاعب بالبيانـات المخزنـة، ويمثل هذا الفعـل في حد ذاته ظرف مشـدد للعقوبة في معظم التشريعات.

3. الاعتـداء علـى المواقـع والحسـابات الخاصـة: إن فعـل الاعتـداء علـى المواقـع أو الحسـابات الخاصـة بآحاد الناس يعد صورة من صور الاعتـداء على الملكيات الخاصة وانتهـاكا لحق الإنسـان فـي التملك ونظـرًا للطبيعـة الخاصة لهـذه الممتلكات وما بهـا مـن أمور ومعلومات وبيانـات خاصة واتصالها بالمجتمع لذا فـإن الاعتداء عليها يعـد صورة مـن صور العنـف التي تجرمها التشـريعات.

4. نشـر البيانـات أو المعلومـات أو الصور الخاصـة دون موافقة صاحبهـا: يمثل فعل نشـر بيانـات أو معلومـات أو صـور خاصـة للغيـر بـدون موافقتـه جريمة فـي غالبية التشـريعات وسـواء كانـت تلـك البيانـات أو المعلومـات صحيحة أو غيـر صحيحة.

5. تزييـف المعلومـات والبيانـات والصور الشـخصية: من أبـرز صور ارتكاب هـذا النوع مـن العنف، اسـتخدام برامـج تعديل الصور لتزييـف صورة حقيقيـة وربطها بمحتوى منـاف لـلآداب أو يضـر بسـمعة صاحـب الصـورة الأصليـة، ويمتـد هـذا النـوع مـن العنـف إلى تزييـف الأوراق أو المسـتندات كتزييف البطاقة الشـخصية وتغيير الحالة الاجتماعيـة للضحيـة مثـلا. ولا يشـترط نشـر أو عدم نشـر الأعمـال المزيفـة لتحقق الجريمة فـي معظم التشـريعات.

6. ارتـكاب جرائـم تحـدث في الحيـاة العادية باسـتخدام الانترنـت أو تقنيـة المعلومات مثـل التهديـد إلكترونيـا، والتحـرش أو هتـك العـرض إلكترونيـا، والتنمـر الإلكترونـي، والسـب أو القـذف الإلكتروني.

سادسًا: محاور المؤتمر:

- المحـور الأول: المفاهيـم الأساسـية والأطر العامـة: يمثل هذا المحـور الإطار المرجعي والمفاهيمي للمؤتمر. يناقش المحور المفاهيم الأساسية المتعلقة بقضية العنف ضد النسـاء والفتيات بوجه عام أولاً، ثم يسـتعرض صور الممارسـات والجرائم في الفضاء السـيبراني التـي تجري حاليًا تجاه مسـتخدمي الانترنـت عموما وتجاه النسـاء والفتيات بشـكل خـاص، وتوقعات تطور هذه الممارسـات في المسـتقبل، سـعيًا للوصول إلى توافـق علـى مصطلـح موحد لهـذه الجرائم والممارسـات ووضع تعريف شـامل يضم صورهـا كافـة، وذلـك في ظـل تعدد المصطلحـات المسـتخدمة حاليًا وتشـابهها من حيـث الجوهـر (من المصطلحات الحاليـة: جرائم تقنية المعلومـات، الجرائم الالكترونية، الجرائم السـيبرانية، الجرائم الميسـرة تكنولوجيا، جرائـم الانترنت .. الخ).

- المحور الثاني: العصر السيبراني والنساء: يعمل هذا المحور على استعراض الفرص السيبرانية المتاحة لتمكين النساء؛ وذلك عبر رصد صور من الأنشطة والمجالات والإمكانات التي يتيحها الفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي للنساء.
- المحور الثالث: التشريعات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية للحماية من العنف السيبراني: يهتم هذا المحور بالتعريف بأهم التشريعات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالعنف السيبراني والخاصة بمواجهة وحماية النساء والفتيات من الممارسات والجرائم الموجهة ضدهن باستخدام تقنيات المعلومات، وبيان مدى كفاية تلك التشريعات والقوانين وشمولها لكافة صور الجريمة الحالية ومدى اتساعها لشمول صور قد تستجد مستقبلا بغرض الوقوف على الممارسات المستحدثة التي لم تتناولها التشريعات بالتجريم والعقاب.
- المحور الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لظاهرة العنف السيبراني: يهتم هذا المحور بعرض آثار الممارسات والجرائم السيبرانية على النساء والفتيات؛ وبخاصة على صحتهن النفسية وأدائهن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. .
- المحور الخامس: الاستراتيجيات والسياسات وآليات الحماية من العنف السيبراني: يهتم هذا المحور بالتعرف على أفضل السياسات والاستراتيجيات وآليات تفعيل القوانين والتشريعات في التجارب المقارنة وأسباب فعاليتها لتعميم التجارب الإيجابية مع التركيز على كيفية معالجة التحديات المتعلقة بالأدلة الرقمية وكيف تتغلب عليها التجارب الرائدة.
- المحور السادس: المسؤولية الوسيطة للشركات والمنصات العالمية في حماية النساء والفتيات من العنف السيبراني: التعرف على دور كل من القطاع الخاص ومنصات التواصل الاجتماعي ومقدمي الخدمات في الحد من الظاهرة، بالإضافة إلى التدابير الواجب اتخاذها من واقع مسئوليتهم عن إدارة المواقع والمنصات والتي تعد مسرح ارتكاب الجرائم، والعمل على رصد مقترحات إطلاق حملات توعوية في إطار المسئولية المجتمعية للشركات، مع إيلاء عناية خاصة إلى دور المجتمع المدني في الاشتراك في جهود التوعية.

برنامج العمل

اليوم الأول: الأثنين، 5 مايو / أيار 2025

10:00-9:00	التسجيل
12.00 -10.00	**الجلسة الافتتاحية.**
	النشيد الوطني لجمهورية مصر العربية.
	فيلم وثائقي عن مسيرة منظمة المرأة العربية.
	- كلمة معالي الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي - جمهورية مصر العربية رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية في دورته الحالية.
	كلمة معالي الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج.
	- كلمة معالي الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية.
	كلمة معالي المستشارة / أمل عمار رئيسة المجلس القومي للمرأة - جمهورية مصر العربية عضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية وتشمل الكلمة الرسمية لجمهورية مصر العربية.
	كلمة معالي الدكتورة حورية الطرمال وزيرة الدولة لشؤون المرأة بدولة ليبيا، ورئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية.
	- كلمات رئيسات/ رؤساء الوفود الرسمية المشاركة.
	- كلمة الأستاذة الدكتورة ماريان عازر رئيسة اللجنة العلمية للمؤتمر، وعضوة المجلس القومي للمرأة، وعضوة مجلس النواب المصري السابق.
	نشيد المرأة العربية.
12.30 -12.00	صورة جماعية واستراحة شاي.

12.30 -2.00	**الجلسة الأولى: العنف ومنه العنف السيبراني.**
رئيسة الجلسة	معالي السيدة/ وفاء الضيقة حمزة عضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن الجمهورية اللبنانية.
	1- التمكين الرقمي للمرأة العربية لمكافحة العنف السيبراني القائم على التمييز بين الجنسين في الفضاء الإلكتروني.
المتحدثة	الأستاذة الدكتورة/ فريال مانع مسعد الجبر أستاذة مساعدة هندسة دوائر الاتصال الإلكترونية الدقيقة ورئيسة قسم الهندسة الالكترونية في جامعة عدن (اليمن).
	2- مفهوم الجريمة السيبرانية والعنف السيبراني في إطار مكافحة العنف ضد المرأة وأهم الجرائم المرتبطة بها في ضوء المواثيق والتشريعات الدولية والتشريع المصري وخصوصيات تحقيق مثل تلك الجرائم.
المتحدث	السيد المستشار/ أحمد مصطفى عبد الغفار حمودة رئيس النيابة بمكتب النائب العام بالتفتيش القضائي وعضو المكتب الفني لمعهد البحوث الجنائية والتدريب للنيابة العامة (مصر).
	3-العنف السيبراني: التحديات والحلول في عصر التحول الرقمي.
المتحدث	الأستاذ الدكتور/ محمد خليل أستاذ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، خبير في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي (المغرب).
3.30 -2.00	**الجلسة الثانية: فرص النساء في الفضاء السيبراني.**
رئيسة الجلسة	معالي السيدة/ أسماء الجابري وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن - الجمهورية التونسية، عضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية.
	1- تقنيات حماية المرأة من العنف السيبراني.
المتحدثة	الأستاذة الدكتورة/ شيماء حميد شاكر أستاذة بقسم علوم الحاسب، الجامعة التكنولوجية (العراق).
	2- رؤى حول مساعدة الذكاء الاصطناعي في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الحديثة في عمان.
المتحدثة	السيدة الدكتورة/ منياء بنت محمد الفارسية نائبة مساعد الرئيس للأنظمة الالكترونية والخدمات الطلابية- جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بالمصنعة (سلطنة عُمان).

	3- التكنولوجيا المالية وفرص تمكين المرأة: أضواء على التمويل الجماعي CROWDFUNDING للمشروعات النسائية
المتحدث	الأستاذ الدكتور/ ياسين الشاذلي أستاذ القانون التجاري والبحري، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس. (مصر)
4:30-3:30	استراحة غداء
6:00-4:30	**الجلسة الثالثة: النساء والفضاء السيبراني: الواقع والتحديات الوطنية.**
رئيسة الجلسة	معالي المهندسة / مها علي الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، عضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية.
	1- المرأة والعالم السيبراني في الأردن.
المتحدثة	الأستاذة الدكتورة/ أمل سالم العواودة مديرة مركز دراسات المرأة - الجامعة الأردنية (الأردن).
	2- المرأة السودانية والعنف السيبراني: التحديات والحلول.
المتحدثة	السيدة المهندسة/ هادية عبد اللطيف عبده رئيسة قسم التنسيق والتوعيه - المركز السودانى لأمن المعلومات -سودان سيرت (السودان).
	3- عالم السيبرانية والمرأة في سوريا: الواقع والتشريعات والتحديات.
المتحدثة zoom	السيدة الدكتورة/ سهام مروان الخاطر إخصائية التربية الخاصة (سوريا)
	4- أثر العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات العراقيات على فرصهن في النمو والتمكين.
المتحدثة	السيدة الدكتورة/ مي عبد المنعم صالح أستاذة مساعدة - كلية تكنولوجيا لمعلومات - جامعة بابل (العراق).
	5- آفاق وتحديات الفضاء السيبراني وآليات المواجهة الإجرائية في سلطنة عُمان للحد من العنف الإلكتروني ضد النساء مقارنة بالإقليم والعالم.
المتحدثة	السيدة/ شيماء بنت جمعة الهاشمية محاضرة في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية (سلطنة عُمان).
	6- الفضاء السيبراني والمرأة في فلسطين: الواقع والتحديات والتشريعات.
المتحدثة zoom	السيدة/ زينب الغنيمي المديرة العامة لمركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة (فلسطين).

10.30 -9.00	الجلسة الرابعة: تابع: الواقع والتحديات الوطنية.
رئيسة الجلسة	معالي السيدة/ نعيمة بن يحيى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة -المملكة المغربية عضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية.
	1- التواصل والتمكين وحماية النساء والفتيات من العنف السيبراني والعنف الناتج عن التكنولوجيا والذكاء االصطناعي: دراسة حالة في لبنان.
المتحدثة	السيدة الدكتورة/ لينا عويدات المنسقة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب برئاسة مجلس الوزراء (لبنان).
	2-عالم السيبرانية والمرأة في ليبيا: الواقع والتشريعات والتحديات
المتحدثة	السيدة/ هاجر سعد المزوغي مديرة مكتب وزيرة الدولة لشؤون المرأة (ليبيا).
	3-رحلة عبر الفضاء الإلكتروني: الجرائم التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات ضد النساء والفتيات في العصر الرقمي
المتحدثة	السيدة/ إنجي يماني خبيرة في مجال المساواة بين الجنسين والذكاء الاصطناعي والشمول المالي (مصر).
	4- عالم السيبرانية والمرأة في المملكة المغربية: الواقع والتشريعات والتحديات
المتحدثة	الأستاذة الدكتورة/ عائشة أشهبار أستاذة التعليم العالي بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة (المغرب).
	5- الإشكاليات المرتبطة بعالم السيبرانية في موريتانيا: الواقع والتشريعات والتحديات.
المتحدث	الدكتور/ سيدي المختار البكاي مدير مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة (موريتانيا).
	6- المرأة في اليمن وعالم السيبرانية: التحديات القانونية والرقمية.
المتحدثة	السيدة/ تهاني محسن سيف الصراري ناشطة حقوقية (اليمن).

	7- العنف الرقمي المسلط على المرأة: الواقع والتحديات.
المتحدثة	السيدة الدكتورة/ سلاف فريخة أستاذة مساعدة للتعليم العالي - اختصاص قانون خاص وعلوم إجرام (تونس).
12.00 -10.30	**الجلسة الخامسة: آليات الحماية من العنف السيبراني: التشريع وإنفاذ القوانين.**
رئيسة الجلسة	القاضيه / حسناء شعبان رئيسة الإستئناف بمحكمة القاهرة الاقتصادية (رئيسة محكمة القاهرة الاقتصادية سابقًا).
	1- العنف السيبراني: مفاقمة معاناة النساء
المتحدثة	الأستاذة الدكتورة/ منى الأشقر جبور أستاذة قانون- الجامعة اللبنانية (لبنان).
	2- مكافحة العنف السيبراني بين التنظيم والتنفيذ.
المتحدثة	السيدة الدكتورة/ نوار محمود بدير عضوة هيئة التدريس- كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت (فلسطين).
	3- الإطار التشريعي والقانوني لمواجهة العنف ضد المرأة.
المتحدث	السيد الدكتور/ محمد حجازي استشاري التشريعات الرقمية والملكية الفكرية (مصر).
	4- الممارسات الفضلى للشركات والمنصات العالمية لحماية النساء والفتيات من العنف السيبراني.
المتحدثة	السيدة الدكتورة/ سارة صيداني أستاذة جامعية ومنسقة مركز ريادة الأعمال في الجامعة العربية المفتوحة في بيروت (لبنان).
12.30 -12.00	استراحة شاي

12.30- 2.00	**الجلسة السادسة:** **استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لحماية المرأة.**
رئيسة الجلسة	سعادة الدكتورة / يسرى كريم محسن المديرة العامة للدائرة الوطنية للمرأة العراقية- الأمانة العامة لمجلس الوزراء؛ عضوة المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن جمهورية العراق.
	1- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لحماية المرأة.
المتحدث	السيد الدكتور/ محمد الوديان أستاذ مساعد - كلية تكنولوجيا المعلومات- جامعة اليرموك (الأردن).
	2- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لحماية المرأة من العنف السيبراني.
المتحدث	السيد الدكتور/ موسى خليفة فنيير أستاذ مشارك - قسم الهندسة الكهربائية وهندسة الكمبيوتر - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (ليبيا).
	3- آمنة أم معرضة للخطر؟ دور الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في حماية المرأة العربية في عصر العولمة.
المتحدثة	السيدة/ هند الدماطي استشارية في مجال التحول الرقمي واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي (مصر).
3:30 -2:00	طاولة مستديرة حول المسؤولية الوسيطة للمجتمع المدني والشركات والمنصات العالمية في حماية النساء والفتيات من العنف السيبراني.
تدير الطاولة المستديرة	الأستاذة الدكتورة/ حنان جويفل عميدة كلية تكنولوجيا العلوم الصحية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
المتحدثون/ات	معالي الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش الرئيس الأسبق للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وزير التنمية الإدارية الأسبق
	السيد المهندس/ رامي كلش مسؤول التكنولوجيا - مايكروسوفت- شمال أفريقيا

	السيد المهندس/ طارق لطفي شبكة رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط لخدمات تكنولوجيا المعلومات (MCS).
zoom	السيد المهندس/ عادل عبد المنعم خبير الأمن السيبراني لدى الاتحاد الدولي للاتصالات
zoom	السيدة المهندسة/ ملك جعفر منصة TikTok.
	خبير من شركة فودافون للاتصالات
	خبير من جمعية اتصال
4:30 -3:30	غداء
5:00-4:30	**الجلسة الختامية**
	إطلاق دليل تدريبي أعدته المنظمة حول منهجية إعداد التقارير الوطنية المرفوعة إلى اللجنة الأممية ا لمعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة - (سيداو).
المتحدثة	السيدة/ رويدة حمادة منسى خبيرة في قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين- من فريق إعداد الدليل .
	الإعلان عن جائزة منظمة المرأة العربية (الفتاة العربية والتكنولوجيا) لعام 2025.
المتحدثة	السيدة/ نورا أسامة مسؤولة وحدة التخطيط والبرامج - منظمة المرأة العربية.
	توصيات ومخرجات المؤتمر: إعلان القاهرة بشأن حماية النساء والفتيات من العنف السيبراني: وسبل التعاون عبر الحدود مع مختلف الشركاء.
المتحدثة	معالي الأستاذة الدكتورة/ فاديا كيوان المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية.
	تنفيذ توصيات المؤتمر في إطار التعاون الإقليمي والدولي ومن خلال الشبكات.
المتحدثون	السيدة الدكتورة/ آنيت فانك (TBC) مديرة برنامج WoMENA - (GIZ) السيد الدكتور/ معز دريد (TBC) مدير المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
	مراسم تسليم وتسلم رئاسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية من جمهورية مصر العربية إلى المملكة المغربية.

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ.د. فاديا كيوان

المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

- أكاديمية متخصصة بالعلوم السياسية والفلسفة وعلم النفس.
- إلى جانب التدريس والكتابة، عملت طويلا كاستشارية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي. وقد شغلت موقع عضوة في مجلس جامعة الأمم المتحدة في طوكيو بين 2007 و 2013 ومن بعدها ترأست اللجنة العلمية الاستشارية لدى برنامج موست لإدارة التحولات الاجتماعية لدى منظمة اليونسكو في باريس.
- أسست معهد العلوم السياسية بجامعة القديس يوسف، لبنان، وكانت مديرة للمعهد من 2002 إلى 2014 وهي حاليًا مديرة فخرية للمعهد.
- تولت الإدارة العامة لمنظمة المرأة العربية منذ عام 2018.

أ.د. ماريان عازر

رئيسة الفريق العلمي

- الأستاذة الدكتورة المهندسة ماريان أمير عازر هي سياسية ومتحدثة ومستشارة دولية وأستاذة جامعية، وباحثة نشطة تتمتع بخبرة وأبحاث متنوعة في الهندسة وعلوم الكمبيوتر، ومهارات الأعمال، والسياسة، والخطابة، والسياسة العامة، والحوكمة، والنوع الاجتماعي.
- تم تعيينها عضواً بالمجلس القومي للمرأة بجمهورية مصر العربية في نوفمبر 2024
- تم تعيينها عضواً بمجلس النواب المصري في يناير 2016.
- تم تعيينها عضواً في مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية اعتباراً من أغسطس 2022.
- أستاذة في المعهد القومي للاتصالات. وأستاذة في جامعة النيل. وجامعة نيو جيزة.

أ. أمل عبد المنعم توفيق

عضوة الفريق

- مديرة مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة،
- تمتلك خبرة تمتد لأكثر من 24 عامًا في القيادة الاستراتيجية، وتمكين المرأة، والإدماج الاجتماعي.
- حاصلة على درجة الماجستير في التعاون الدولي والتنمية من جامعة إيهوا EWHA في كوريا الجنوبية، بتخصص في القيادة النسائية.
- قادت العديد من المشاريع الوطنية، أبرزها إنشاء أول مسار إحالة وطني لدعم الناجيات من العنف وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي والنفسي لهن في جميع محافظات مصر.

أ. ولاء سليم

عضوة الفريق

- مديرة إدارة المتابعة والتقييم بمكتب شكاوي المرأة، مسئولة ملف جرائم تقنية المعلومات وتأسيس الشركات والملكية الفكرية بالمجلس القومي للمرأة.
- ماجستير الملكية الفكرية المعهد القومي للملكية الفكرية.
- ماجستير قانون التجارة والاستثمارات الدولية جامعة القاهرة.
- دبلوم التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية الجامعة الأمريكية.

أوراق عمل المؤتمر

الجلسة الأولي

العنف ومنه العنف السيبراني

1- التمكين الرقمي للمرأة العربية لمكافحة العنف السيبراني القائم على التمييز بين الجنسين في الفضاء الالكتروني

الأستاذة الدكتورة/ فريال مانع مسعد الجبر
أستاذة مساعدة هندسة دوائر الاتصال الإلكترونية الدقيقة ورئيسة قسم الهندسة الالكترونية في جامعة عدن (الجمهورية اليمنية).

ملخص الورقة:

في ظل التطورات التكنولوجية السريعة وزيادة الاعتماد على الفضاء الرقمي، أصبحت النساء العربيات أكثر عرضة للعنف السيبراني القائم على التمييز بين الجنسين، وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تتناول موضوع يكتسب أهمية متزايدة في المنطقة العربية، حيث يتفاقم العنف في الفضاء الإلكتروني ويتم تسهيله من خلال المنصات الإلكترونية وأدوات الاتصال الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

تلخصت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيفية التمكين الرقمي للنساء والفتيات بالعالم العربي لمكافحة العنف السيبراني في الفضاء الالكتروني؟، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي القائم على مراجعة عدد من الأدبيات السابقة والاستدلال على أهمية الدراسة من خلال استعراض البيانات والإحصائيات المنشورة بالتقارير الدولية والدراسات والاستبيانات التي نشرت بعدد من الدول العربية التي تؤكد على تزايد العنف السيبراني الموجه للمرأة بالعالم العربي، وسلطت الدراسة الضوء على دور التكنولوجيا في زيادة العنف الموجه ضد المرأة العربية ودور الأمن السيبراني في حمايتها وتصديها للعنف السيبراني بكافة أشكاله وآليات مكافحته.

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: تعزيز الوعي الرقمي للمرأة العربية لمكافحة العنف السيبراني وتشجيع المراكز البحثية على تعزيز المعرفة حول التحديات الرقمية التي تواجه المرأة في العالم العربي وتقديم حلول مبتكرة ومستدامة لمكافحته.

الكلمات المفتاحية: المرأة العربية، تمكين المرأة، التمكين الرقمي، العنف ضد المرأة، العنف السيبراني.

الأستاذة الدكتورة فريال مسعد الجبر

(الجمهورية اليمنية)

- أستاذة مساعدة بقسم الهندسة الالكترونية الدقيقة والاتصالات- كلية الهندسة - جامعة عدن منذ 2004م وحتى الآن.
- عضوة منتدبة باللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم-اختصاصي تقنية المعلومات والاتصالات منذ أكتوبر 2020م حتى الآن.
- عضوة بمركز المرأة للبحوث والتدريب -جامعة عدن.
- رئيسة قسم المعلومات والتوثيق الإلكتروني- مركز المرأة للبحوث والتدريب - جامعة عدن (ديسمبر 2004 -2011م).
- المشاركة في إعداد برنامج الماجستير للدراسات النسوية (النوع الاجتماعي).
- الإشراف والمناقشة على عدد من رسائل الماجستير في النوع الاجتماعي والمتخصصة في مجال المرأة في تقنية المعلومات والاتصالات.
- الإشراف على تطوير وتحديث وحدة المكتبة في مركز المرأة بجامعة عدن وإنشاء المكتبة الإلكترونية وبناء قاعدة بيانات لمكتبة المركز للتوثيق الإلكتروني.
- الإشراف على إنشاء وحدة المعلومات بمركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن.
- سكرتيرة تحرير مجلة المهندس اليمني.
- ممثلة القسم العلمي بلجنة الجودة والاعتماد الأكاديمي بالكلية.
- عضوة لجنة الدراسات العليا بقسم الهندسة الإلكترونية والاتصالات.
- عضوة لجنة التطوير الأكاديمي بالكلية منذ 2010 حتى 2023.
- توصيف عدد من المقررات ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات.
- نائبة مديرة الورش والمختبرات -كلية الهندسة- جامعة عدن (1989-1999م)
- عضوة بنقابة المهندسين اليمنيين.
- عضوة بجمعية المرأة للعلوم والتكنولوجيا .
- عضوة بنقابة جامعة عدن.

2- مفهوم الجريمة السيبرانية والعنف السيبراني في إطار مكافحة العنف ضد المرأة وأهم الجرائم المرتبطة بها في ضوء المواثيق والتشريعات الدولية والتشريع المصري وخصوصيات تحقيق مثل تلك الجرائم

السيد المستشار/ أحمد مصطفى عبد الغفار حمودة
رئيس النيابة بمكتب النائب العام بالتفتيش القضائي وعضو المكتب الفني لمعهد البحوث الجنائية والتدريب للنيابة العامة (جمهورية مصر العربية).

ملخص الورقة:

- تهدف الورقة إلى تحديد التعريفات المتوفرة للجريمة السيبرانية على المستوي الدولي وعرض المصطلحات المغايرة التي تشير إلي نمط الجريمة ذاته، وتوضيح أهمية التعريف، كما تهدف إلى تحديد تعريف العنف السيبراني والعنف السيبراني ضد المرأة وتحديد الأفعال الإجرامية التي تدخل في نطاقه مثل الابتزاز والابتزاز الجنسي والتحرش الجنسي عبر الإنترنت والتنمر عبر الإنترنت وانتهاك حرمة الحياة الخاصة.

- بالإضافة إلى ذلك تهدف الورقة إلي تحديد المواد القانونية في قانون العقوبات المصري وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات والقوانين الأخرى ذات الصلة التي تتناول العنف السيبراني ضد المرأة وصولاً إلى ما إذا كان المشرع المصري قد جرم جميع الأفعال التي تدخل في نطاق العنف السيبراني ضد المرأة من عدمه، وللوقوف على ما إذا كانت تحقيقات الجرائم السيبرانية في النظام المصري لها تقنيات خاصة بالنظر إلى طبيعتها.

- انتهت الورقة البحثية إلى أن المشرّع المصري قد جرّم جميع الأفعال التي تدخل في نطاق العنف السيبراني ضد المرأة، ونص على إجراءات محددة للتحقيق الجنائي في الجرائم السيبرانية، كما سلطت الورقة الضوء على أهمية استراتيجيات الأمن السيبراني لمكافحة الجرائم السيبرانية والعنف السيبراني.

السيد المستشار أحمد مصطفى عبد الغفار حمودة

(جمهورية مصر العربية)

- رئيس النيابة بمكتب النائب العام بالتفتيش القضائي وعضو المكتب الفني لمعهد البحوث الجنائية والتدريب للنيابة العامة.

- حاصل علي عدد من الدرجات العلمية أبرزها ماجيستير قانون التجارة والأعمال الدولي من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية - وعدد من الدورات التدريبية المتخصصة في مجالات الجرائم السيبرانية ومكافحة غسل الأموال والاتجار في البشر و الهجرة غير المشروعة و دورات تدريب المدربين من عدد من الجهات الأجنبيةأبرزها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

- محاضر لعدد ساعات محاضرات أكاديمية تجاوزت ال 2500 ساعة لأعضاء النيابة العامة وجهات انفاذ القانون وأصحاب الضبطية القضائية مع عدة جهات مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمجلس القومي للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة، في عدة موضوعات منها جرائم العنف ضد المرأة والجرائم الرقمية واستخلاص الدليل الرقمي والحماية الجنائية للأطفال في البيئة الرقمية ومكافحة الاتجار في البشر والهجرة غير المشروعة.

3- العنف السـيبراني: التحديات والحلول في عصر التحول الرقمي

الأستاذ الدكتور/ محمد خليل
أستاذ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، خبير في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

ملخص الورقة:

تتناول هذه الدراسة تحديات العنف السيبراني الذي يستهدف النساء والفتيات في المغرب، مع التركيز على الاستراتيجيات التي اعتمدتها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة لمكافحة الجرائم الإلكترونية. تحلل الدراسة تأثير التحول الرقمي على حياة النساء، مسلطة الضوء على تصاعد أشكال العنف السيبراني، بما في ذلك التحرش الإلكتروني، والمطاردة السيبرانية، ونشر المحتوى الضار. كما تحقق الدراسة في فعالية المبادرات الحكومية، مثل برنامج «جسر التمكين و الريادة»، في تمكين النساء وتعزيز مهاراتهن الرقمية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في مواجهة الجرائم السيبرانية، لا تزال هناك تحديات كبيرة، مثل الحواجز الثقافية، وضعف الوصول إلى التكنولوجيا، والحاجة إلى أطر قانونية أقوى وتعزيز التعاون بين الحكومة وشركات التكنولوجيا ومنظمات المجتمع المدني. تؤكد الدراسة على ضرورة تبني مقاربة متعددة الأطراف لمواجهة العنف السيبراني بفعالية، وخلق فضاء رقمي أكثر أمانًا للنساء والفتيات.

الكلمات المفتاحية: العنف السيبراني- الجريمة الإلكترونية - تمكين المرأة- التحول الرقمي- المساواة بين الجنسين- الأمان على الإنترنت

الأستاذ الدكتور محمد خليل

(المملكة المغربية)

حامل شهادة الدكتوراه في علوم الحاسوب، يشغل منصب أستاذ باحث بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء-كلية العلوم والتكنولوجيا منذ عام 2015. تتركز أبحاثه بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجال التعرف على الصوت والتشخيص الطبي الآلي (الصور الطبية، إشارات القلب الكهربائية، وإشارات الدماغ الكهربائية).

كما يساهم في تعزيز الذكاء الاصطناعي في المغرب كونه أحد المؤسسين ورئيس جمعية MoroccoAI، وهي منظمة غير ربحية تعمل على تعزيز التميز في مجال الذكاء الاصطناعي بالمغرب.

بين عامي 2019 و 2021، شغل محمد خليل منصب مدير التحول الرقمي بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء حيث ساهم في قيادة التحول الرقمي داخل الجامعة. وبين عامي 2021 - 2023، انضم إلى ديوان وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حيث كان مسؤولاً عن الإشراف على التحول الرقمي للقطاع الاجتماعي. وهو أيضًا خبير في التحول الرقمي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجلسة الثانية

فرص النساء في الفضاء السيبراني

1- تقنيات حماية المرأة من العنف السيبراني

الأستاذة الدكتورة/ شيماء حميد شاكر
أستاذة بقسم علوم الحاسب، الجامعة التكنولوجية (جمهورية العراق).

ملخص الورقة:

يعد العنف السيبراني ضد المرأة عامة، والنساء في العراق خاصة، ظاهرة متنامية بشكل كبير، كما في جميع البلدان العربية والعالم، ولكل بلد أشكال محددة وسياقات لهذه الظاهرة، وعلى الرغم من تداعيات وخطورة هذا النوع من العنف إلا أنه ليس هناك أبحاث كافية لهذه الظاهرة في العراق. وقد اتخذت الحكومة العراقية إجراءات لمعالجة هذا النوع من العنف ولكن لاتزال مشكلة العنف السيبراني قائمة.

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الأنظار على حالة بعض من تعرضن للعنف السبراني، والتي تم رصدها بواسطة الاستقصاء وجمع البيانات من الفئات المستهدفة والخبراء العاملين ضمن هذا المجال، كذلك تسوق الدراسة آراء هؤلاء الخبراء في المشكلة، والحلول العملية للحد من هذه الظاهرة، حيث تم جمع بيانات استقصائية من35 امرأة عراقية والاطلاع على آراء 10 خبراء يتعاملون مع ظاهرة العنف السيبراني. تقوم الورقة كذلك بإلقاء الضوء على التداعيات النفسية والآثار الاجتماعية لاستيعاب تأثير ظاهرة العنف السيبراني وأضراره على حياة المرأة، وانتشاره في العراق والحلول والإجراءات الاحترازية والتقنية القائمة على طرق وخوارزميات المنع والردع للهجمات الرقمية السيبرانية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

تبين نتائج هذا الاستقصاء أن تردد وإحجام النساء في العراق عن الكشف عما يتعرضن له من مضايقات وانتهاكات هو المعوق الأساسي للتغلب على العنف السيبراني ضدهن، مما يجعل المعنيين غير مدركين لخطورة المشكلة، وبقاء المعنفات يكافحن بمفردهن في صمت. وبسبب أن غالبًا ما يُنظر إلى الأمن السيبراني على أنه مقتصر على الرجال دون النساء، مما يؤدي إلى فجوة كبيرة في تطبيق تقنيات الحماية من قبل الفتيات والنساء. تنتهي الدراسة بتوصيات لواضعي القرار والتشريعات والمنصات الرقمية ومستخدمي هذه المنصات من النساء وتسلط الضوء على مجالات البحث المستقبلي.

الأستاذة الدكتورة شيماء حميد شاكر

(جمهورية العراق)

- أستاذة بالجامعة التكنولوجية-قسم علوم الحاسوب.
- أكاديمية وباحثة علمية منذ أكثر من 35 سنة.
- تشمل الاهتمامات البحثية : تمييز الأنماط، معالجة الصور الرقمية، أمن البيانات، نظم المعلومات، التصنيف والتشخيص اعتمادًا على تقنيات التنقيب في البيانات.
- خبرة في كتابة البحوث العلمية مايقارب الـ 100 بحث منذ 2005.
- أشرفت على 60 رسالة ماجستير ودكتوراه.
- تولت عدة مناصب إدارية وقيادية كما تولت رئاسة اللجان الدائمة والمؤقتة على مستوى الجامعة والوزارة.
- خبرة في تقديم الدورات المتعلقة بقيادة الحاسوب وتعلمه وخاصة اللغات البرمجية والتطبيقات المختلفة لاستخدام الحاسوب.
- عضوة في اللجان التحضيرية واللجان العلمية في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية.
- مقيمة علمية لعدد من المجلات المحلية والعالمية والمؤتمرات المحلية والعالمية.

2- رؤى حول مساعدة الذكاء الاصطناعي في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا الحديثة في عمان

السيدة الدكتورة/ منياء بنت محمد الفارسية
نائبة مساعد الرئيس للأنظمة الإلكترونية والخدمات الطلابية-جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بالمصنعة (سلطنة عُمان).

ملخص الورقة:

تسلط هذه الورقة الضوء على استكشاف دور الذكاء الاصطناعي في زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا في سلطنة عمان، وذلك انطلاقًا من أهمية بناء القدرات الرقمية لدى المرأة لتتمكن من المشاركة الكاملة في الثورة الرقمية الحديثة. ونظرا لأن عمان تمر بتغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة، فإن فهم التحديات والفرص المحددة للمرأة في المجال الرقمي أمر حيوي لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة لها.

تهدف الورقة لوضع تصورات لتمكين المرأة في مختلف القطاعات الرقمية والتكنولوجية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في مشاركتها.

تركز الورقة على الفرص التي يحملها الذكاء الاصطناعي للمرأة، بالإضافة إلى إلقاء نظرة نقدية على التحديات التي يفرضها العنف السيبراني والتهديدات الرقمية، والتي يمكن أن تمنع النساء عن المشاركة بنشاط في المشهد الرقمي. ومن خلال مراجعة الأدبيات الحالية وتحليل السياسات ذات الصلة، تحدد الورقة بعض الثغرات في أطر الحماية الرقمية وتقترح حلولا قابلة للتنفيذ لتعزيز كل من تمكين وسلامة المرأة في المساحات الرقمية.

تسلط النتائج الرئيسية الضوء على أنه في حين يوفر الذكاء الاصطناعي سبلا واعدة لزيادة إدماج المرأة في التكنولوجيا، فإن انتشار العنف السيبراني لا يزال يمثل عائقًا كبيرًا. تقدم الورقة حلولا مبتكرة قائمة على الذكاء الاصطناعي، مثل أنظمة الكشف الآلي عن التهديدات ونماذج الذكاء الاصطناعي القابلة للتكيف ثقافيًا والمصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المرأة العمانية. كم تقدم الورقة توصيات تهدف لمساعدة صانعي السياسات وأصحاب المصلحة على خلق بيئة رقمية أكثر أمانًا وشمولية تعزز تمكين المرأة من خلال إيجاد سياسات تعنى بتعزيز محو الأمية الرقمية، الحماية القانونية، التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد الرقمي، العنف السيبراني، السلامة الرقمية.

السيدة الدكتورة مُنياء بنت محمد الفارسي

(سلطنة عُمان)

- نائبة مساعد الرئيس للأنظمة الإلكترونية والخدمات الطلابية -جامعة التقنية والعلوم التطبيقية.
- حاصلة على درجة الدكتوراه من قسم التعليم في جامعة برونيل لندن، ومحاضرة أولى في تقنية المعلومات في سلطنة عمان.
- خبرة تمتد لـ 27 عامًا في مجموعة متنوعة من التخصصات الأكاديمية، بما في ذلك تطوير المناهج، الإرشاد الأكاديمي، والإشراف على مشاريع التخرج.
- شغلت سابقًا منصب عميدة شؤون الطلاب، حيث أشرفت على القبول، والتدريب، والإرشاد، والأنشطة الطلابية، والتواصل مع الخريجين.
- ركزت أبحاث الدكتوراه على التعلم الإلكتروني وتعزيز مهارات طلاب الجامعات. تشمل الاهتمامات البحثية: (التعليم، الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، العلوم الاجتماعية، نظم المعلومات، التعلم الإلكتروني، إدارة المشاريع، التكنولوجيا الرقمية، وتحديات التكنولوجيا).
- خبرة في بناء شراكات فعالة بين الجامعة والمؤسسات الداعمة.

3- التكنولوجيا المالية وفرص تمكين المرأة:
أضواء على التمويل الجماعي CROWDFUNDING للمشروعات النسائية

الأستاذ الدكتور/ ياسين الشاذلي
أستاذ القانون التجاري والبحري، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس
(جمهورية مصر العربية)

ملخص الورقة:

لقد أضحي جليًّا أن تنويع مصادر الاقتصاد لم يعد خيارًا للدول بل أمرًا واقعيًّا تفرضه المتغيرات الاِقْتِصَادِيَّة التي يشهدها العالم. كما تعكف الدول النامية على جذب الاستثمارات الأَجْنَبِيَّة الضخمة وتعظيم دور المَشْرُوعات القومية والتنموية، إلا أن معظم تلك الدول تعمل أيضًا على دعم المشاريع الصَّغِيرَة والمُتَوَسِطَة وتعظيم دورها في تحقيق تطوير قطاعات الاقتصادي الوطني المختلفة والإسهام في رفع معدلات التَّنْمِيَّة الاِقْتِصَادِيَّة المرجوة وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

قد أحدث التمويل الجماعي ثورة في طريقة جمع الأموال كما أدى أيضًا إلى تحويل نوعي من خلال التكنولوجيا في طريقة جمع الأموال لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويُعد التمويل الجماعي أداة هامة لأي شركة تمتلكها أي امرأة تتطلع إلى جمع رأس المال. فهو يمكّن النساء في جميع أنحاء العالم من تمويل أحلامهن. ويمكنهن استخدامه لبدء عمل تجاري جديد، أو دعم قضية شخصية، أو إطلاق مؤسسة غير ربحية، حيث يزيل التمويل الجماعي للنساء الحواجز المالية التقليدية ويفتح عالمًا من التطلعات. وتُظهِر الأبحاث أن (43%) فقط من الذكور يصلون إلى هدفهم التمويلي، مقارنة بـ (57%) من الإناث. وهو وسيلة للحصول على تمويل لمشروع أو لجمع المال من أجل تنفيذ فكرة أو مشروع مبتكر من خلال المنصات الالكترونية.

وسنوضح من خلال القسم الأول من هذه الورقة الفرص تَمويلِيَّة المتاحة في الأسواق المِصْرِيّة للمَشْرُوعات الصَّغِيرَة والمُتَوَسِطَة ومُتَنَاهِيَة الصِّغَر خارج القطاع المَصْرِفِيّ وذلك من خلال ما يُعرف باسم التَّمْوِيل الجَمَاعِيّ أو ما يعرف باللغة الإنجليزية بمسمى Crowdfunding والتي اصطلح على تسميتها أيضًا التشريع الفرنسي بمصطلح التَّمْوِيل التَّشَارُكِيّ financement participatif، وبيان مدى قبول هذه الفكرة وفقًا للتشريعات المِصْرِيّة.

الكلمات المفتاحية: رِيَادَة الأَعْمَال- التمكين الاقتصادي للمرأة - التَّنمِيَّة الاِجْتِمَاعِيَّة والاِقْتِصَادِيَّة - المَشْرُوعات الصَّغِيرَة والمُتَوَسِطَة - الهَيْئَة العَامَّة للرِّقَابَة المَالِيَّة.

الأستاذ الدكتور ياسين الشاذلي

(جمهورية مصر العربية)

الأستاذ الدكتور ياسين الشاذلي، أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس وله خبرات أكاديمية طويلة بعدد من الجامعة العربية والأجنبية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون التجاري من كلية الحقوق - جامعة جان مولان ليون 3 الفرنسة، ودرجة الماجستير في القانون من جامعتي عين شمس وليون 2 بفرنسا ودرجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة ليون 3 بفرنسا، وليسانس الحقوق من جامعة عين شمس،

- محامي بمحكمة النقض المصرية والإدارية العليا والدستورية والشريك المؤسس لمكتب الفيشاوي والشاذلي للمحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم، وله خبرة مهنية في مجال صياغة التشريعات واللوائح والسياسيات والعقود بمختلف أنواعها. له اكثر من خمسين بحث وكتاب منشور داخل مصر وخارجها، وقد حصل الدكتور الشاذلي على الجائزة الأولى الخاصة بأبحاث حقوق الإنسان لمدينة ليون لعام 2007 وعلى جائزة أفضل المؤلفين لعام 2017 من مؤسسة ليكزنكزس LexisNexis العالمية.

الجلسة الثالثة

النساء والفضاء السيبراني:
الواقع والتحديات الوطنية

1- المرأة والعالم السيبراني في الأردن

الأستاذة الدكتورة/ أمل سالم العواودة
مديرة مركز دراسات المرأة - الجامعة الأردنية (المملكة الأردنية الهاشمية).

ملخص:

تأسيساً على حالة التغيير المتسارع في عجلة التكنولوجيا، وما رافقها من انتشار الإنترنت بتأثيراته المختلفة على المرأة، تستهدف الورقة البحثية الوطنية بحث واقع المرأة في العالم السيبراني في الأردن، وقوفاً على استعراض وتحليل واقع المرأة الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والعالم السيبراني، وتحليل واقع الجريمة الإلكترونية والعنف الرقمي ضد المرأة، إضافة إلى تحليل المنظومة التشريعية الناظمة للجرائم الإلكترونية والعنف الرقمي ضد المرأة في الأردن، ورصد التحديات التي تواجه المرأة في العالم السيبراني.

استخدمت الورقة أسلوب البحث المكتبي باستخدام المنهج الاستقرائي القائم على تحليل الدراسات والبحوث والتقارير الميدانية التي بحثت المرأة في العالم السيبراني في الأردن، إضافة إلى استخدام منهج تحليل المضمون للمعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الأردن والتشريعات الوطنية الناظمة للجريمة الإلكترونية والعنف الرقمي في الأردن.

توصلت الورقة إلى أن العنف الرقمي والجريمة الإلكترونية في حالة تزايد مستمر، وأن العنف الرقمي امتداد للعنف ضد النساء على أرض الواقع، وتتعدد أشكاله وطرقه باختلاف مصادره، وأن العنف الرقمي ضد النساء عابر للقارات والحدود. وأظهرت النتائج أن التشريعات الوطنية الحالية لا تنص صراحة على العنف الرقمي ضد النساء وهي عامة.

توصي الورقة بضرورة تخصيص عبارات صريحة في قانون الجرائم الإلكترونية تجرم العنف الرقمي ضد النساء، والعمل على التوعية القانونية والتثقيف في مجال الأمن السيبراني والعنف الالكتروني، وصولاً إلى فضاء سيبراني آمن للنساء.

الكلمات المفتاحية: الأمن السيبراني، الجريمة الإلكترونية، العنف الرقمي ضد النساء، قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن، العنف السيبراني ضد المرأة.

أ.د. أمل سالم العواودة

(المملكة الأردنية الهاشمية)

- مديرة مركز دراسات المرأة - الجامعة الأردنية.
- رئيسة قسم الدراسات والاستشارات في مركز دراسات المرأة سابقاً.
- حاصلة على دكتوراة في علم الاجتماع ودراسات المرأة.
- خبيرة في قضايا العنف ضد المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- مستشارة التدقيق التشاركي للنوع الاجتماعي.
- قضايا الاهتمام: (المرأة والتنمية، البحث النسوي، الاقتصاد النسوي، المرأة والمشاركة السياسية).
- عضوة في جمعية علماء الاجتماع العرب.
- عضوة الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية.
- عضوة هيئة إدارية في جمعية معهد تضامن النساء الأر دني.
- عضوة رابطة الأكاديميات الأردنيات.

2- المرأة السودانية والعنف السيبراني: التحديات والحلول

السيدة المهندسة/ هادية عبد اللطيف عبده
رئيسة قسم التنسيق والتوعيه - المركز السودانى لأمن المعلومات -سودان سيرت (جمهورية السودان).

ملخص:

يُعد العنف ضد المرأة من الأشياء الأكثر شيوعاً في العالم ويتخذ أساليباً وطرقاً مختلفة، أضاف التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات ثورة إختصت بالعلوم والمعلومات والوسائل التقنية من ذكاء إصطناعي وروبوتات آلية وغيرهما خادمةً علوماً هامة كالطب والملاحة الجوية وغيرها، كما جعل هذا التطور من العالم ساحة مفتوحة يلتقي فيها الجميع لتبادل المعلومات المختلفة بكافة ثقافاتهم المتباينة والمعايير والأحكام الإجتماعية المختلفة، وفقاً لذلك أيضاً زادت مواقع وبرامج شبكات التواصل الإجتماعي الذي أدى بدوره إلى زيادة مستخدمي شبكات التواصل الإجتماعي وزاد تبعاً له العنف الإلكتروني الموجه ضد المرأة كقضايا التحرش والتنمر الإلكتروني والتشهير وإشانة السمعة.

تشير هذه الورقة للواقع الحالي للمرأة السودانية في جانب التشريعات وواقع حماية المرأة ضد العنف السيبراني الموجه ضد المرأة السودانية وقد أجريت إستبيان شمل (238) مشاركة، وألقيت الضوء على التحديات التي تواجهها النساء والفتيات في السودان.

توضح النتائج أن العنف السيبراني الموجه ضد المرأة السودانية ناتج من المعايير المجتمعية التي تحد أدوار المرأة دون السماح لهن بخوض تجارب علمية وعملية، تقدم الورقة مقترحات للحد من الجريمة الإلكترونية بصورة عامة والحد من الجرائم الإلكترونية الموجهة ضد المرأة، وتوفير بيئة تزيد الفرص التي تعزز وتحمي وتُمكّن المرأة السودانية من التواجد الآمن على الإنترنت.

السيدة المهندسة هادية عبد اللطيف عبده

(جمهورية السودان)

- مهندسة حاسوب - رئيسة قسم التنسيق والتوعية - **المركز السودانى لأمن المعلومات -سودان سيرت**.

- حاصلة على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في هندسة الحاسوب من جامعة أم درمان الأهلية، السودان.

- لديها أكثر من 15 عامًا من الخبرة في مجال تقنية المعلومات والأمن السيبراني، بما في ذلك أدوار كمهندسة نظم رئيس قسم الحوكمة في المركز القومي للمعلومات، وتعمل حاليًا رئيس للتوعية والتنسيق في جهاز تنظيم للاتصالات والبريد.

- تشمل إنجازاتها تطوير برنامج توعية بالأمن السيبراني لأكثر من 5000 موظف حكومي، مما أدى إلى تقليل الحوادث الأمنية بنسبة (25%)، وإدارة مشاريع وطنية بمعدل نجاح (95%).

- ساهمت في ضمان استمرارية تشغيل الأنظمة الحرجة بنسبة (99.9%)، وتحسين الكفاءة بنسبة (20%) من خلال خبرتها في تصميم الشبكات وإدارة الخوادم ومبادرات الحكومة الإلكترونية.

- قائدة متميزة في تقديم حلول تقنية مبتكرة وفعالة في الوقت المناسب.

3- عالم السـيبرانية والمرأة في سوريا: الواقع والتشريعات والتحديات

السيدة الدكتورة/ سهام مروان الخاطر
إخصائية التربية الخاصة (الجمهورية العربية السورية)

ملخص:

العنف السيبراني على النساء هو العنف الذي يمارس عبر العالم الرقمي ويشمل كافة التهديدات التي تؤدي إلى تأثيرات نفسية واجتماعية سلبية.

وقد أصدرت سوريا مجموعة من القوانين لمناهضة الجريمة الالكترونية والعنف السيبراني، وأحدثت الهيئة السورية لشؤون الاسرة والسكان وحدة حماية الأسرة لحماية الاسرة وأفراد المجتمع عامة، ولا تزال سوريا تعمل على تطوير قوانين وتشريعات أكثر صرامة والتزاما لحماية النساء من هذا النوع من العنف، ومع ذلك، يبقى التنفيذ الفعلي لهذه القوانين يحمل تحديات كبيرة.

إن وجود قوى مختلفة مسيطرة داخل سوريا، نظرًا لتعدد الولاءات والمرجعيات القانونية، يجعل من الصعب تعقب ومحاسبة الجناة بسبب الطبيعة المعقدة للعالم الرقمي. هذا إضافة الى نقص الوعي بعالم التكنولوجيا وبالثقافة القانونية وبالتدريب بين النساء والجهات المعنية ، لذا علينا الاستمرار في رفع مستوى الوعي وتعزيز التشريعات والتعاون بين جميع القطاعات لضمان حماية فعالة للنساء والفتيات في الفضاء السيبراني.

السيدة الدكتورة سهام مروان الخاطر

(الجمهورية العربية السورية)

- دكتوراه في التربية الخاصة -قسم الصحة النفسية.
- دكتوراه في العلوم السياسية.
- عضوة مجلس إدارة في الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان.
- مديرة سابقة لوحدة حماية الأسرة للنساء المعنفات.
- محاضرة في جامعة الفرات في كلية الآداب - كلية التربية.
- لديها أبحاث محكمة في مجالات (الصحة النفسية، ذوي الإعاقة، والمجال السياسي والدبلوماسي).
- مدربة معتمدة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي - تعديل السلوك - الدعم النفسي والاجتماعي - التنمية الذاتية.
- عضوة لجنة قضائية لدعم الأسرة والطفولة في محكمة دير الزور.

4- أثر العنف الالكتروني ضد النساء والفتيات العراقيات على فرصهن في النمو والتمكين

السيدة الدكتورة/ مي عبد المنعم صالح
أستاذة مساعدة - كلية تكنولوجيا لمعلومات - جامعة بابل (جمهورية العراق).

ملخص:

تجد معظم النساء العراقيات أنفسهن غير قادرات على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية العادية، مما يحد من مساراتهن التقليدية في التعليم وتنمية المهارات. وقد ظهرت المنصات عبر الإنترنت كموارد حيوية يمكن أن توفر الوصول إلى معلومات متنوعة، وتسمح بالتعلم الذاتي، وتدعم المشاركة الأكبر في كل من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ويشكل هذا التحول الرقمي أهمية بالغة في التغلب على الحواجز التي تواجهها النساء في مجال التعليم.

في العراق، تواجه النساء مستويات مرتفعة من التحرش الإلكتروني. ووفقًا لإحصاءات رسمية لعام 2023، تم تسجيل أكثر من 9,000 حالة دعم للنساء ضحايا الابتزاز الإلكتروني والعنف الأسري. وقد تم رصد 2,452 حالة ابتزاز إلكتروني في العراق في عام واحد، مما يعكس زيادة مستمرة في هذه الجرائم .

من المرجح أن يؤثر العنف الذي تتعرض له النساء في العراق على تجربتهن في الحرم الجامعي عبر الإنترنت وقد يقلل من الفوائد التي يمكنهن تحقيقها من خلال الوصول عبر الإنترنت. وهذا يثير المخاوف بشأن قدرتهن على الاستفادة الكاملة من هذه المنصات.

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب الزيادة في تطبيقات البرامج التقنية، تبنت هذه التقنيات طرقًا أكثر دقة لنشر العنف ضد النساء العراقيات في الفضاء الإلكتروني، مما يعمل كامتداد مزعج لمواصلة العنف ضدهن بما يتجاوز الإساءة الجسدية واللفظية التقليدية، وبالتالي خلق بيئة مقلقة لهؤلاء النساء حتى في الفضاءات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: (عنف إلكتروني، جرائم إلكترونية، النساء العراقيات، الابتزاز الإلكتروني، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإساءة التكنولوجية، التنمر الإلكتروني).

السيدة الدكتورة مي عبد المنعم صالح

(جمهورية العراق)

- أستاذة مساعدة في كلية تكنولوجيا المعلومات - قسم الأمن السيبراني - جامعه بابل.
- مختصة في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني والمعالجة الصورية.
- لديها العديد من البحوث المنشورة وإشراف لطلبه دراسات عليا داخل وخارج العراق.
- ناشطة مدنية ومنتمية لمجموعه من منظمات المجتمع المدني وفعاله في مجموعه من المشاريع التنموية.

5- آفاق وتحديات الفضاء السيبراني وآليات المواجهة الإجرائية في سلطنة عمان للحد من العنف الإلكتروني ضد النساء مقارنة بالإقليم والعالم

السيدة/ شيماء بنت جمعة الهاشمية
محاضرة في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية (سلطنة عُمان).

ملخص:

تناقش الورقة قضية العنف الإلكتروني ضد المرأة كمشكلة حديثة ومتصاعدة في ظل الانتشار الواسع للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي. كما قدم البحث مقارنة تفصيلية للممارسات الإجرائية لإنفاذ القانون والتحديات في هذا الجانب لعدة دول وهي سلطنة عمان ورومانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول العربية، ويمكن من خلالها ملاحظة الفروقات في الإجراءات التشريعية والمجتمعية بتلك الدول ويبرز التحديات التي تواجه حماية المرأة من العنف الإلكتروني. وتوضح الدراسة تقارب التحديات والصعوبات التي تواجهها مختلف الدول.

توصلت الورقة إلى عدد من التوصيات الهامة من أبرزها: ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني في سلطنة عمان لزيادة الوعي بمخاطر العنف الإلكتروني وطرق مواجهته من خلال حملات توعوية شاملة، كما أوصت بتحديث القوانين والتشريعات لتشمل جميع أشكال العنف الإلكتروني، مع التركيز على الجرائم المستحدثة مثل الابتزاز الرقمي والتزييف العميق، بالإضافة إلى ذلك شددت التوصيات على تطوير برامج تعليمية تسهم في تمكين النساء من حماية أنفسهن في الفضاء الرقمي من خلال تعزيز المهارات الرقمية وتوعيتهن بحقوقهن القانونية وآليات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، كما دعت الدراسة إلى اضافة قوانين تختص بتجريم دعم المحتوى الذي يمثل عنف ضد المرأة من قبل مستخدمي الانترنت وادراجه في دائرة المساءلة القانونية.

السيدة شيماء بنت جمعة الهاشمية

(سلطنة عُمان)

- محاضرة أكاديمية في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بسلطنة عُمان وعضوة مجلس إدارة منتدى المرأة العُمانية للأمن السيبراني.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأمن السيبراني من جامعة ساوثهامبتون بالمملكة المتحدة.
- خريجة برنامج الزمالة البريطاني الخليجي المشترك وبرنامج الإتحاد الدولي للاتصالات (ITU) الإرشادي للنساء في مجال الأمن السيبراني (WiC) التابع للأمم المتحدة لعام 2023.
- خبرة تزيد عن العشر سنوات في القطاعين العام والخاص وقيادة عدد من اللجان الأكاديمية لتطوير وصناعة المحتوى الأكاديمي والتقني في مجال الأمن السيبراني.

6- الفضاء السيبراني والمرأة في فلسطين: الواقع والتحديات والتشريعات

السيدة/ زينب الغنيمي
المديرة العامة لمركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة (دولة فلسطين).

ملخص:

تتناول هذه الورقة موضوع «الفضاء السيبراني والمرأة في فلسطين: الواقع والتحديات والتشريعات».

عبر تسليط الضوء على واقع استخدام النساء الفلسطينيات للفضاء السيبراني. تستعرض الورقة مدى أمان هذا الفضاء الرقمي ودوره في تمكين النساء والفتيات، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالعنف السيبراني، مثل التحرش الرقمي، انتحال الشخصية، والتشهير.

تشير الإحصاءات إلى أن (9.6%) من النساء الفلسطينيات تعرضن للعنف السيبراني، مع تباين النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تظهر الورقة ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب وعي أمني وتقني كافٍ بين النساء، مما يجعلهن عرضة للمخاطر. كذلك، تتناول الورقة الإطار التشريعي الفلسطيني، مبرزة ثغراته التي تعيق حماية النساء بشكل فعال من الجرائم السيبرانية.

توضح الورقة تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الحريات الرقمية باستخدامه تقنيات الذكاء الاصطناعي للتجسس على الفلسطينيين. كما تعاني النساء من الرقابة المجتمعية والوصمة التي تمنعهن من الإبلاغ عن الانتهاكات. وتقدم الورقة توصيات لتعزيز التشريعات الفلسطينية وزيادة الوعي الرقمي لحماية النساء، بما في ذلك تعديل القوانين، وتأهيل الكوادر المختصة، وتكثيف حملات التوعية.

تهدف هذه الورقة إلى دعم الجهود الرامية لتحقيق فضاء رقمي آمن ومُمكِّن للنساء الفلسطينيات، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والاجتماعي المعقد الذي يعشن فيه.

السيدة زينب الغنيمي

(دولة فلسطين)

- تحمل شهادة ماجستير في القانون من جامعة القدس سنة 2001 وشهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة القاهرة 1979.
- المديرة العامة لمركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، والذي تأسس عام 2005 بهدف تعزيز حقوق المرأة الاجتماعية والقانونية ومن أجل تحقيق المساواة والديمقراطية والعدالة في المجتمع الفلسطيني.
- باحثة قانونية ومشاركة في لجان إعداد عدد من القوانين الفلسطينية، ومدربة محترفة في عدة مواضيع منها: القوانين المحلية، حقوق المرأة، وحقوق الطفل، الجندر، العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبناء القدرات للعاملات والعاملين في القطاع الرسمي والمجتمع المدني.
- عملت في الصحافة (1977-1994)، وعملت مديرة عامة للتشغيل والتأمينات الاجتماعية بوزارة العمل الفلسطينية (1995-2005).
- شاركت بالعديد من المؤتمرات المحلية والدولية.
- عضوة مجلس إدارة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

الجلسة الرابعة

تابع: الواقع والتحديات الوطنية

1- التواصل والتمكين وحماية النساء والفتيات من العنف السيبراني والعنف الناتج عن التكنولوجيا والذكاء االصطناعي: دراسة حالة في لبنان

السيدة الدكتورة/ لينا عويدات
المنسقة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب برئاسة مجلس الوزراء (الجمهورية اللبنانية).

ملخص:

مع تزايد استخدام التكنولوجيا، أصبح العنف السيبراني ضد النساء والأطفال مشكلة كبيرة في العالم العربي. تشمل هذه الظاهرة أشكالًا مثل التحرش، التهديدات، الابتزاز، وإساءة استخدام البيانات الشخصية، وتزداد تعقيدًا بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط. بينما توفر التكنولوجيا للنساء فرصًا جديدة، فإنها أيضًا تعرضهن للمخاطر في الفضاء الرقمي، ويعزز المجتمع المحافظ ثقافة الصمت.

تستعرض الورقة التحديات العالمية لحماية النساء، مع التركيز على الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في لبنان، وتقييم فعالية القوانين والسياسات المتبعة. كما تتناول تأثير العنف السيبراني على الصحة النفسية والعاطفية للنساء، ودور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن السيبراني.

تدعو الدراسة إلى استراتيجيات شاملة تتضمن الإصلاحات القانونية، التوعية، التمكين الرقمي، ودعم المجتمع لخلق بيئة آمنة للنساء والفتيات. كما تؤكد على ضرورة التعاون بين الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لمكافحة العنف السيبراني وتعزيز المساواة الرقمية في العالم العربي.

السيدة الدكتورة/ لينا عويدات

(الجمهورية اللبنانية)

- تخرجت في الهندسة الإلكترونية من جامعة القديس يوسف (USJ) والـ ENSTA فرنسا.
- تحمل شهادتين دكتوراه في الهندسة الإلكترونية وفي الهندسة الطبية الحيوية من SUPELEC و PARIS XI فرنسا.
- لديها أربعة براءات اختراع أوروبية في مجالات الهندسة والطب.
- حاصلة على ماجستير في الفلسفة من الجامعة اللبنانية.
- خبيرة متمرسة في الأمن السيبراني، تشغل منذ عام 2017 منصب المنسقة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن السيبراني في رئاسة مجلس الوزراء ، ومكافحة الإرهاب منذ عام 2020 في مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي.
- أستاذة في الجامعة اللبنانية (كلية الهندسة وكلية الحقوق والعلوم السياسية) في مجالات الاتصالات الحديثة، الذكاء الاصطناعي، الأنظمة المدمجة في الوقت الفعلي، والفيزياء، اللوبيات وصناعة القرار، وغيرها.
- مالكة لشركات ECS Consulting و EDITRA.
- مستشارة دولية لعدة منظمات (الاتحاد الأوروبي، اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، KFAED، وغيرها).
- خبيرة في نظم المعلومات، الأنظمة البيومترية، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.
- أشرفت على رسائل دكتوراه ولها العديد من المقالات المنشورة في العلوم الإلكترونية والأمن السيبراني.

2- عالم السيبرانية والمرأة في ليبيا: الواقع والتشريعات والتحديات

السيدة/ هاجر سعد المزوغي
مديرة مكتب وزيرة الدولة لشؤون المرأة (دولة ليبيا).

ملخص:

تركز الورقة على إبراز دور المرأة الليبية في مجال السيبرانية ، وكيف أنه يشكل جزءاً هاماً من التطور التكنولوجي والاقتصادي في ليبيا. وأوردت الورقة عدة نقاط توضح دور المرأة الليبية في مجال السيبرانية ومساهمتها، ومن ذلك:

1. المشاركة في التعليم والتدريب: حيث إن مشاركة النساء الليبيات في مجالات التعليم والتدريب التقني، وتوفير الفرص التعليمية والتدريبية لهن في هذا المجال يسهم في بناء قاعدة تقنية قوية تدعم تطور السيبرانية في ليبيا.
2. المساهمة في الابتكار والتطوير: حيث إن تعزيز دور المرأة في عمليات التطوير يسهم في تنويع وتطوير الصناعة التكنولوجية.
3. العمل في مجالات متعددة داخل السيبرانية: نسبة كبيرة من النساء الليبيات يشغلن مواقع حاسمة في مجالات البرمجة، أمن المعلومات، تحليل البيانات وتصميم الواجهات. ويسهم تنوع دور المرأة في مجال السيبرانية في إثراء القطاع وتعزيز الابتكار والابداع.
4. تعزيز الشمولية والتنوع: تعزيز مشاركة النساء في مجال السيبرانية يعزز الابتكار ويساهم في تطوير حلول تقنية تلبي احتياجات المجتمع بشكل أفضل.
5. التمثيل النسائي في المجالات القيادية: تزايد تمثيل النساء الليبيات في المناصب القيادية في مجال السيبرانية يسهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تدعم تطور الصناعة التكنولوجية.

وتخلص الورقة إلى أن دور المرأة الليبية في مجال السيبرانية له أثر كبير على تطور هذا القطاع في ليبيا، ويعتبر تعزيز دورها وتشجيع مساهمتها ضرورياً لتعزيز الابتكار وتنويع صناعة التكنولوجيا في البلاد.

أ. هاجر المزوغي

(دولة ليبيا)

- باحثة ليبية ومرشحة برلمانية.
- تتميز بخبرة مهنية تزيد عن 20 عامًا في الشؤون السياسية والإدارية.
- تحمل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، وأكملت متطلبات الماجستير بتفوق مع بحث حول «إعادة بناء العقد السياسي لتحقيق الأمن والاستقرار بعد النزاعات الداخلية».
- شغلت مناصب إدارية بارزة، أبرزها مديرة مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة، ومشاركة فعّالة في المؤتمرات الإقليمية والدولية لتعزيز دور المرأة الليبية.
- لديها مؤهلات متعددة تشمل القيادة والإدارة الاستراتيجية بالإضافة إلى مؤهل الحاسب الآلي.
- شاركت في تطوير السياسات الوطنية المتعلقة بتمكين المرأة وريادة الأعمال، ومهتمة بالشأن السياسي الليبي.

3- رحلة عبر الفضاء الإلكتروني:
الجرائم التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات ضد النساء والفتيات في العصر الرقمي

السيدة/ إنجي يماني
خبيرة في مجال المساواة بين الجنسين والذكاء الاصطناعي والشمول المالي (جمهورية مصر العربية).

ملخص:

تدرس هذه الورقة المشهد المتطور للجرائم التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات ضد النساء والفتيات في العصر الرقمي، مع التركيز بشكل خاص على تقاطع التكنولوجيا والجنس والعنف عبر الإنترنت. ففي حين تقدم الإنترنت سبلا جديدة للتمكين والمشاركة الاجتماعية والإدماج الاقتصادي، فإنها في الوقت نفسه تعرض النساء لأشكال غير مسبوقة من الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك التحرش الإلكتروني، والمطاردة الإلكترونية، وسرقة الهوية، والمواد الإباحية الانتقامية. غالبا ما تنشأ هذه الجرائم من عدم المساواة بين الجنسين وتستغل نقاط ضعف النساء داخل المجال الرقمي، مما يعكس قضايا مجتمعية أوسع نطاقًا تتعلق بالعنف الموجه للمرأة.

وفي العالم العربي، تزيد الوصمات الثقافية والمعايير المجتمعية من تعقيد قدرة النساء على الإبلاغ عن هذه الجرائم، مما يؤدي إلى تفاقم تداعياتها النفسية والاجتماعية. وتكافح الأطر القانونية وأجهزة إنفاذ القانون في العديد من البلدان، وخاصة في المنطقة العربية، لمواكبة الطبيعة سريعة التطور لهذه الجرائم، مما يترك الضحايا دون حماية كافية أو سبل للانتصاف. وتهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل شامل للأشكال المختلفة وتطور وتأثير الجرائم الإلكترونية التي تستهدف النساء. كما تستعرض الأطر القانونية العالمية والإقليمية وتؤكد على الدور المحوري لتكنولوجيا المعلومات في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

وتختتم الورقة بتوصيات قابلة للتنفيذ لتعزيز تدابير الأمن السيبراني وتعزيز بيئة رقمية أكثر أمانا وشمولا للنساء، وتمكينهن في نهاية المطاف من التنقل عبر الفضاء الإلكتروني بأمان.

السيدة إنجي يماني

(جمهورية مصر العربية)

- خبيرة متمرسة في مجال المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة اقتصاديًا، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الإنترنت، والشمول المالي الرقمي من خلال حلول Fintech المبتكرة. مع أكثر من عقدين من الخبرة في المجلس القومي للمرأة في مصر.
- قادت برامج وطنية رائدة وساهمت في اللجان الوطنية التي تركز على التنمية المستدامة والمبادرات الخضراء الذكية.
- مثلت مصر في منتديات رفيعة المستوى، مؤكدة على تقاطع التكنولوجيا وتمكين المرأة.

4-عالم السيبرانية والمرأة في المملكة المغربية: الواقع والتشريعات والتحديات

الأستاذة الدكتورة/ عائشة أشهبار
أستاذة التعليم العالي بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة (المملكة المغربية).

ملخص:

تتناول الورقة موضوع «عالم السيبرانية والمرأة في المملكة المغربية: الواقع والتشريعات والتحديات»، ويتم من خلالها تسليط الضوء على واقع الأمن السيبراني من منظور المساواة بين الجنسين بالمملكة المغربية، والإطار المعياري المتعلق بمصادقة وانضمام المغرب إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالأمن السيبراني، والأمن المعلوماتي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. كما أنه تم التطرق للتشريعات الوطنية المتعلقة بحماية النساء من العنف السيبراني منذ سنة 2003، والسياسات العمومية ذات الصلة وكذلك التحديات المطروحة في علاقاتها بالتشريعات والواقع.

الكلمات المفتاحية: الأمن السيبراني - العنف السيبراني ضد النساء - مخاطر العنف السيبراني- الفضاء الرقمي والإلكتروني - التكنولوجيا الحديثة.

الأستاذة الدكتورة عائشة أشهبار

(المملكة المغربية)

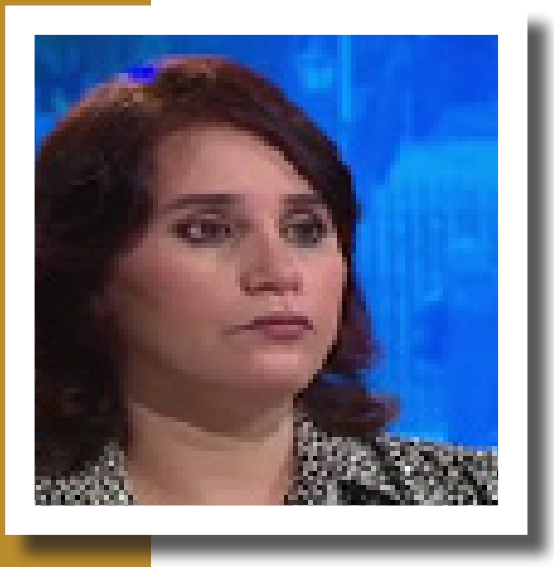

- أستاذة التعليم العالي بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة -تخصص القانون العام- الإدارة الترابية.
- شغلت سابقًا منصب رئيسة لمصلحة دعم مبادرات النساء-مديرية المرأة، بوزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة.
- حاصلة على شهادة الدكتوراه سنة 2021، تخصص القانون والعلوم الإدارية للتنمية، ودبلوم الماستر سنة 2012 -كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة-جامعة عبد المالك السعدي.
- متخصصة وباحثة في قضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء.
- لها عدة إصدارات وإسهامات علمية ومشاركات وطنية ودولية تتمحور حول حقوق النساء.
- فاعلة بالمجتمع المدني منذ سنة 2002.

5- الإشكاليات المرتبطة بعالم السيبرانية في موريتانيا: الواقع والتشريعات والتحديات

الدكتور/ سيدي المختار البكاي
مدير مركز التكوين والترقية الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة بوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة (الجمهورية الإسلامية الموريتانية).

ملخص:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى (الإشكاليات المرتبطة بعالم السيبرانية في موريتانيا الواقع والتشريعات والتحديات) وقد تناولنا التطور التاريخي لعالم السيبرانية في موريتانيا وأكدنا بأن أهمية هذه الورقة تكمن في كونها دراسة تأسيسية حيث لم يسبق للموضوع ولا الإشكالات المرتبطة به أن حظيت باهتمام الباحثين في موريتانيا كما إنها تشكل إسهاما متواضعا في مناقشة الإشكالية العامة للمؤتمر وتسليط الضوء على الإشكالات المرتبطة بالمرأة والامن السيبراني في المنطقة العربية وفي موريتانيا بشكل خاص.

كما أثرنا عدة تساؤلات حاولنا أن تشكل إحاطة بمختلف جوانب الموضوع مثل:

ماهي علاقة المرأة بالمجال السيبراني في موريتانيا؟ ماهي أبرز تجليات هذه العلاقة؟ هل هناك نساء متخصصات في مجال الأمن السيبراني في موريتانيا؟ هل سنت موريتانيا تشريعات لضبط هذا المجال المتنامي؟ ماهي أهم التحديات التي تعترض مجال تطوير الأمن السيبراني في موريتانيا؟ ماهي أهم الصعوبات التي تعترض تخصص النساء الموريتانيات في مجال الأمن السيبراني؟

ولمناقشة هذه التساؤلات انطلقنا من الهدف العام لهذه الورقة المتمثل في توفير مساحة رقمية آمنة للنساء في المنطقة العربية من شأنها أن تتيح الفرصة لتعزيز نشاطهن في المجال العام، وأفردنا جانبا من الورقة لتسليط الضوء على المفاهيم ذات الصلة بالأمن السيبراني كما تطرقنا للإطار القانوني الناظم للمجال السيبراني في موريتانيا وحاولنا الوصول للعديد من النتائج وختمنا بمجموعة من التوصيات نتمنى أن تشكل إضافة قيمة لموضوع هذا المؤتمر الهام.

الدكتور سيدي المختار البكاي

(الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

- حاصل على الدكتوراه في الآداب (الكتابة النسائية) من جامعة المولى اسماعيل بمدينة مكناس بالمملكة المغربية سنة 2016، بالإضافة لعدة شهادات أخرى حول الدراسات النسائية وأخيرا حصل على شهادة إداري مدني من المدرسة الوطنية للإدارة بموريتانيا.

- شغل عدة وظائف بوزارتي العمل الاجتماعي ووزارة الداخلية واللامركزية، كما أنه عمل منفردًا أو مشاركًا بعدة دراسات أو بحوث منها وخاصة لفائدة منظمة المرأة العربية، من أهمها قاعدة البيانات الجغرافية للمرأة العربية.

6- المرأة في اليمن وعالم السيبرانية: التحديات القانونية والرقمية

السيدة/ تهاني محسن سيف الصراري
ناشطة حقوقية (الجمهورية اليمنية).

ملخص:

تسعى الورقة لدراسة واقع السيبرانية في اليمن والتحديات التي تواجهها النساء في هذا المجال، وتقييم مدى كفاية التشريعات القانونية الموجودة لحماية النساء من الجرائم الرقمية، وفهم طبيعة الجرائم الرقمية التي تتعرض لها النساء في اليمن، بما في ذلك الابتزاز الإلكتروني والتحرش الجنسي الرقمي. وتقديم توصيات عملية لتطوير القوانين وحماية حقوق المرأة في الفضاء الرقمي.

وتلقي الضوء على دور المنظمات المدنية في حماية النساء ومنها منظمة "سند" التي تقدم الدعم النفسي والقانوني للنساء ضحايا الجرائم الرقمية. وجمعية "المرأة اليمنية للتنمية" التي تدعو إلى توعية النساء وتعليمهن طرق الوقاية من الابتزاز والتحرش الرقمي. كما أن بعض المحامين والنشطاء قد أطلقوا حملات توعوية لرفع الوعي حول كيفية حماية البيانات الشخصية، وكيفية التعامل مع الجرائم الإلكترونية.

وتوضح الورقة تحديات مواجهة العنف الرقمي في اليمن والتي تشمل غياب الوعي الرقمي، والافتقار إلى الدعم القانوني، والوصم الاجتماعي فضلا عن الصراعات السياسية. واستعرضت الورقة مجموعة من القصص الواقعية لنساء في اليمن تعرضن للابتزاز الرقمي.

وخلصت الورقة إلى توصيات منها أهمية تشريع قوانين جديدة تحدد بشكل دقيق ما يمكن اعتباره جريمة رقمية ضد النساء وتفرض عقوبات صارمة على مرتكبي هذه الجرائم. وتوفير برامج تدريبية وتوعوية تهدف إلى تعليم النساء كيفية حماية معلوماتهن الشخصية على الإنترنت. وتوفير منصات إلكترونية تقدم الاستشارات القانونية والنفسية للنساء اللاتي تعرضن للعنف الرقمي. والتعاون مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم التقني والقانوني لمكافحة الجرائم الرقمية في اليمن.

السيدة تهاني محسن سيف الصراري

(الجمهورية اليمنية)

- ناشطة حقوقية وسياسية خبيرة في إعداد الدراسات البحثية والتحليلية وأوارق العمل وإعداد اوراق سياسات عامة.
- مدربة واستشارية في عدة مجالات، وعضوة تكتل نون النسوي.
- متخصصة في قضايا حقوق الإنسان وتحديدًا المرأة والطفل والشباب وقضايا السلام والأمن .
- متخصصة في مجال الأمن الرقمي وحماية النساء.
- راصدة في مجال انتهاكات حقوق الإنسان .

7- العنف الرقمي المسلط على المرأة: الواقع والتحديات

السيدة الدكتورة/ سلاف فريخة
أستاذة مساعدة للتعليم العالي - اختصاص قانون خاص وعلوم إجرام (الجمهورية التونسية).

ملخص:

يتناول هذا البحث دراسة الجرائم السيبرانية، من خلال استكشاف أسباب ظهورها وخصائصها المميزة والاستثنائية، بالإضافة إلى العناصر والأساليب الفعالة لمكافحتها. كما يثير هذا الموضوع عدة تساؤلات هامة، مثل: كيف يمكن أن تصبح أجهزة الكمبيوتر والانترنت أدوات ارتكاب الأفعال الإجرامية؟ هل الجرائم السيبرانية مشابهة للجرائم التقليدية أم أن لها خصوصيات فريدة؟ هل يمكن استخدام التكنولوجيا للحد من ظاهرة الجريمة السيبرانية؟ وما هي العوائق الخاصة بمكافحة الجرائم السيبرانية التي تؤثر على النساء التونسيات؟

للإجابة على هذه التساؤلات تم في الجزء الأول تحليل ظاهرة العنف الرقمي الذي يستهدف النساء، والذي يشمل التهديدات عبر الانترنت، والتحرش الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية، إلى جانب أنواع أخرى من السلوكيات العدوانية التي تتخذ من التكنولوجيا وسيلة لها.

وفي جزء ثان تم التطرق إلى مكافحة الجرائم السيبرانية التي تسّلط على الجهود لمبذولة ضد التحديات التي تواجهها السلطات المعنية في مكافحة الجارئم السيبرانية التي تطال المرأة، خاصة في ظل غياب قوانين رادعة كافية، وضعف القدرة على تتبع الجرائم الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الأمن السيبراني، الجريمة، الجريمة الإلكترونية، الهجمات الإلكترونية، العنف السيبراني، البيئة الرقمية، العنف ضد المرأة، العنف الرقمي، البيانات والمعلومات، المعطيات الشخصية.

السيدة الدكتورة سلاف فريخة

(الجمهورية التونسية)

- أستاذة مساعدة للتعليم العالي اختصاص قانون خاص وعلوم إجرام بالمدرسة الوطنية للإلكترونيك والإتصالات بصفاقس.
- متحصلة على شهادة الدراسات المعمقة في قانون الأعمال سنة 2000.
- متحصلة على شهادة الدكتوراة بملاحظة مشرف جدا سنة 2013.
- متحصلة على التأهيل الجامعي في جانفي 2024.

الجلسة الخامسة

آليات الحماية من العنف السيبراني:
التشريع وإنفاذ القوانين

1- العنف السيبراني: مفاقمة معاناة النساء

الأستاذة الدكتورة/ منى الأشقر جبور
أستاذة قانون- الجامعة اللبنانية (الجمهورية اللبنانية).

ملخص:

تحاول هذه الورقة رسم مسار لمكافحة العنف السيبراني ضد المرأة، كاشفة خلفياته، ومعددة أنواعه، ومشيرة الى الآثار الخطيرة التي يولدها.

كما أنها تتصدى للسياسات المتبعة في مواجهته، وتبين الأطر القانونية التي تحاول ضبطه، لا بل محاربته، بما تتضمنه من قواعد تقليدية، في مكافحة الجريمة، لاسيما منها تلك الخاصة بالعنف عامة، إضافة الى تشريعات جديدة، تركز على الجرائم السيبرانية، لكنها لا تعالج بالضرورة، وبشكل مباشر، وعلى وجه التحديد، جريمة العنف السيبراني.

كذلك، تناقش الحاجة إلى نظام قانوني يستند إلى حقوق الانسان، وتشدد على أهمية بناء الثقة في الفضاء السيبراني، بما يضمن حرية التحرك للنساء، في بيئة آمنة، لاسيما منهن اللواتي يدافعن عن الحق في الاستفادة من إمكانات تقنيات المعلومات والاتصالات، ويسعين الى تأكيد حضور فاعل في المجتمع.

علاوة على ذلك، فإنها تؤكد على الدور الحاسم الذي يلعبه المعنيون وأصحاب المصلحة، لاسيما منهم سلطات إنفاذ القانون في توعية وحماية الضحايا، وإنجاح مكافحة العنف عامة، والسيبراني، خاصة.

الكلمات المفتاحية: العنف السيبراني ضد النساء/ الإطار القانوني/ مكافحة العنف/ الحق في الخصوصية/ التحرش السيبراني/ الترصد السيبراني/ الذكاء الاصطناعي.

الأستاذة الدكتورة منى الأشقر جبور

(الجمهورية اللبنانية)

- أستاذة القانون في الجامعة اللبنانية، رئيسة قسم البحث والتوثيق في مركز المعلوماتية القانونية،
- مديرة مشاركة في إدارة مركز الجرائم السيبرانية،
- عضوة في اللجنة الوطنية للأمن السيبراني والمكافحة المتقدمة للإرهاب في رئاسة مجلس الوزراء ممثلة عن الجامعة اللبنانية.
- مؤلفة للعديد من الكتب والمقالات حول حوكمة الإنترنت، الجرائم السيبرانية، حماية البيانات الشخصية، الأمن السيبراني، التحول الرقمي، غسيل الأموال والإرهاب، وحماية البيانات الشخصية.

2-مكافحة العنف السيبراني بين التنظيم والتنفيذ

السيدة الدكتورة/ نوار محمود بدير
عضوة هيئة التدريس- كلية الحقوق والإدارة العامة - جامعة بيرزيت (دولة فلسطين).

ملخص:

لمواجهة العنف السيبراني، الذي ظهر حديثًا في المجتمع الدولي، والذي يتسم بخصوصيته المتطورة، والماسة بحقوق المدنيين وأعيانهم، وذلك في حالتي السلم والحرب، اعتمدت الدول في مواجهته على آليتين ذات أثر وطني وآخر دولي.

أما الآلية الأولى: فتتصف أنها تنظيمية، وذلك من خلال تبني اتفاقيات دولية متخصصة وتشريعات وطنية تهتم بتأطير تنظيم العنف ومكافحته، والحد من آثاره على كافة المستويات.

أما الآلية الثانية: فهي رقابية، وتأخذ صورتين، الأولى رقابة دولية تتمثل بقيام جهات دولية بمتابعة الالتزامات الناشئة عن انضمام الدول إلى الاتفاقيات الدولية، والثانية رقابة وطنية كالمؤسسات الحقوقية التي تهتم بمتابعة حالة حقوق الإنسان وحرياته. ومع أن هذه الآليات قد خصصت جهودها في مكافحة السيبرانية، بمختلف الوسائل، إلا أنها لم تحقق مبتغاها لأسباب عدة، منها: عدم كفاية النصوص التشريعية أو توحيدها في المنظومة العربية الحقوقية؛ وعدم وجود آليات تنفيذية دولية لمكافحتها؛ والحاجة لأحكام متخصصة لتنظيم العنف السيبراني في النزاعات المسلحة.

كلمات المفتاحية: عنف سيبراني، مواجهة، تنظيم، رقابة، تحديات.

السيدة الدكتورة نوار محمود بدير

(دولة فلسطين)

- عضوة هيئة تدريس-غير متفرغة- في كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت.

- باحثة قانونية ومحامية مناصرة، مؤسسة الحق، فلسطين.

- مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام. تدور اهتماماتها البحثية حول: النظام الدستوري والدولي، لا سيما الحالة الفلسطينية على شكل مقاربات ومقارنات مع أنظمة أخرى، وما يتصل بها من استحقاقات ذات صلة بحقوق الإنسان.

- من أحدث منشوراتها: محطات القضاء الفلسطيني تشخيص للإشكاليات وحلول مقترحة؛ أثر انضمام فلسطين إلى اتفاقيات حقوق الإنسان «القضاء على التمييز ضد المرأة ومناهضة التعذيب نموذجاً»؛

- حائزة على المرتبة الأولى عربيًا لأربع مرات ضمن عملها كمدربة لفريق جامعة بيرزيت المشارك في مسابقة المحاكم الصورية العربية الإقليمية المتخصصة بالقانونين الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

3- الإطار التشريعي والقانوني لمواجهة العنف ضد المرأة

السيد الدكتور/ محمد حجازي
استشاري التشريعات الرقمية والملكية الفكرية (جمهورية مصر العربية).

ملخص:

تتناول هذه الورقة ظاهرة العنف ضد المرأة، مُستعرضةً أشكالها المُختلفة كالجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي، مع التركيز على العنف السيبراني الذي يُمثل تحديًا متزايدًا في ظل التطور التكنولوجي. تُقدم الورقة تعريفًا شاملًا للعنف ضد المرأة، مُشيرةً إلى آثاره المُدمرة على الأفراد والمُجتمعات.

تستعرض الورقة الجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، بدءًا من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، مرورًا باتفاقية السيداو، وصولًا إلى اتفاقية إسطنبول. تُسلط الورقة الضوء على أهمية هذه الاتفاقيات في توفير إطار قانوني شامل لحماية المرأة من العنف، وتُشير إلى دورها في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة.

تناقش الورقة الإطار القانوني المصري للتصدي لجرائم العنف ضد المرأة، مُستعرضةً مواد الدستور وقانون العقوبات وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات التي تُجرم مُختلف أشكال العنف. تُشير الورقة إلى التعديلات التشريعية التي تم إدخالها على قانون العقوبات لتغليظ العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم، كما تُوضح دور قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في حماية المرأة من العنف السيبراني.

تُختتم الورقة بالتأكيد على أهمية تكاتف الجهود الدولية والوطنية لمواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة، وتطوير التشريعات وتطبيقها بشكل فعّال لحماية المرأة من كافة أشكال العنف.

السيد الدكتور محمد حجازي

(جمهورية مصر العربية)

- استشاري التشريعات الرقمية والملكية الفكرية.
- الرئيس السابق للجنة التشريعات والقوانين ومكتب الملكية الفكرية بوزارة الاتصالات.
- الرئيس السابق للجنة التشريعات والقوانين بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- الرئيس السابق لمكتب الملكية الفكرية بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.
- كبير مستشاري الشئون القانونية والتشريعية والسياسات العامة والامتثال في عدد من المؤسسات، وهو عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي، وعضو مجلس إدارة شعبة المدفوعات الالكترونية بالاتحاد العام للغرف التجارية، والأمين العام للمركز المصري للملكية الفكرية، وغيرها من المؤسسات.
- يحاضر في العديد من الجهات المحلية والإقليمية. وعلى سبيل المثال كلية الاعلام جامعة القاهرة، الاكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا، مركز الدراسات القضائية بوزارة العدل، ومعهد تدريب وتنمية ضباط الشرطة، مركز تدريب الملكية الفكرية لدول مجلس التعاون، معهد القادة بأكاديمية الشرطة، وكلية الدراسات القانونية بالجامعة البريطانية بالقاهرة، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مركز تدريب النيابة العامة، وغيرها من الجهات.
- شارك في العديد من اللجان الرئيسية لإعداد التشريعات والقوانين المختلفة ومنها قوانين التوقيع الالكتروني، الملكية الفكرية، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات، وحماية البيانات الشخصية، وتنظيم وسائل الدفع غير النقدي، وتنظيم النقل البري باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وقانون حماية المستهلك، قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قانون البنك المركزي، وغيرها من التشريعات الهامة.
- قام بإعداد وصياغة مشروعات قوانين تتعلق بالتجارة الالكترونية وحماية المستهلك، والأدلة الرقمية في كل من دولة ليبيا وجمهورية العراق على التوالي.

4- الممارسات الفضلى للشركات والمنصات العالمية لحماية النساء والفتيات من العنف السيبراني

السيدة الدكتورة/ سارة صيداني
أستاذة جامعية ومنسقة مركز ريادة الأعمال في الجامعة العربية المفتوحة في بيروت (الجمهورية اللبنانية).

ملخص:

تواجه النساء والفتيات تحديات متزايدة في العالم الرقمي بسبب العنف السيبراني، الذي يشمل أشكالًا متعددة من العنف كالتنمر، والتحرش الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية.

تهدف هذه الورقة إلى استعراض الممارسات الفضلى التي اعتمدتها الشركات التكنولوجية والمنصات الرقمية للحد من هذه الظاهرة. مع تسليط الضوء على التحديات القانونية والتقنية التي قد تعيق هذه الجهود.

كما تقدم الدراسة توصيات عملية لتعزيز السياسات والتدخلات التقنية، لضمان بيئة رقمية أكثر أمانًا وعدالة، تتيح للجميع المشاركة في الفضاء الرقمي دون خوف من التمييز أو العنف.

السيدة الدكتورة سارة صيداني

(الجمهورية اللبنانية)

- أستاذة جامعية ومنسقة مركز ريادة الأعمال في الجامعة العربية المفتوحة في بيروت.
- تحمل شهادة الدكتوراه في الإدارة من الجامعة اللبنانية، مع تركيز على ريادة الأعمال النسائية وإدارة أصحاب المصلحة.
- شغلت منصب خبيرة تجارية ومحللة مالية في وحدة المعالجات التجارية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة لمدة 14 عامًا.
- لعبت دورًا بارزًا في مفاوضات انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية.
- عملت كنقطة اتصال للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لتعزيز سياسات المساواة الجندرية.

الجلسة السادسة

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لحماية المرأة

1- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لحماية المرأة

السيد الدكتور/ محمد الوديان
أستاذ مساعد - كلية تكنولوجيا المعلومات- جامعة اليرموك (المملكة الأردنية الهاشمية).

ملخص:

في عصر التحول الرقمي السريع، أدى انتشار التقنيات المتقدمة إلى توفير فرص وتحديات على حد سواء. ومن بين أبرز هذه التحديات الزيادة في الأنشطة الضارة، بدءًا من الهجمات الإلكترونية وصولاً إلى الاحتيال المالي. غالبًا ما تعجز الأساليب التقليدية عن الكشف عن هذه الأنشطة بسبب عدم قدرتها على التعامل مع الحجم الهائل والسرعة والتعقيد للهجمات والبرمجيات الحديثة. برزت التقنيات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي (AI)، مثل تحليل البيانات الضخمة، والتعلم العميق، والتعلم الآلي، كحلول تحولية لمعالجة هذه التحديات.

ورغم هذه التحديات التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأنشطة الضارة، إلا أن هذه التقنيات تظل أداة فعالة لمكافحة الجرائم الرقمية وتحقيق الأمن السيبراني. ومع ذلك، فإن نجاح هذه التقنيات يعتمد بشكل أساسي على تفعيل الحوكمة الأخلاقية لضمان حماية الخصوصية وحقوق الإنسان. ولهذا توصي الدراسة بتكاتف الجهود بين الحكومات، والمؤسسات، والمجتمع لتطوير حلول مستدامة ومتقدمة تعزز من قدرة الذكاء الاصطناعي على مواجهة هذه التحديات وضمان مستقبل آمن للجميع. وزيادة الوعي بين المجتمع وخصوصا المرأة في المجتمعات العربية.

في هذه الدراسة سوف نستعرض مجموعة من المواضيع ومنها: التقنيات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأنشطة الضارة، مثل تحليل البيانات الضخمة، والتعلم العميق، والتعلم الآلي. أطر الحوكمة والأخلاقيات في استخدام الذكاء الاصطناعي لضمان حماية الخصوصية ومراعاة حقوق الإنسان. التحديات التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا السياق، مثل التضليل الرقمي، والقيود التقنية، والتكلفة. أمثلة ودراسات حالة عن حلول ناجحة استخدمت الذكاء الاصطناعي لحماية النساء والفتيات من العنف السيبراني. توصيات للسياسات المستقبلية لضمان استخدام آمن ومسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

السيد الدكتور محمد وديان

(المملكة الأردنية الهاشمية)

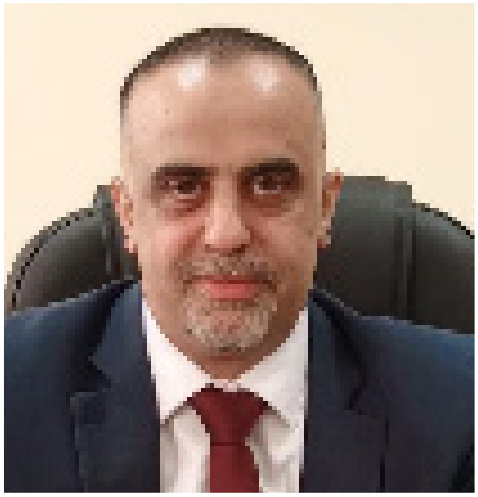

- أستاذ مساعد - كلية تكنولوجيا المعلومات - جامعة اليرموك حاليًا.
- عمل أستاذًا مساعدًا في جامعة البلقاء التطبيقية (2020 - 2023).
- عمل مدرساً في كلية الأمير عبدالله بن غازي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2005 - 2016).
- حصل على درجة الدكتوراه في علوم الحاسوب من كلية الحوسبة والاتصالات في جامعة سيدني للتكنولوجيا، سيدني، أستراليا (2020).

يتمتع بمهارات بحثية وأكاديمية ممتازة اكتسبها من عمله البحثي والتدريسي.

2- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني لحماية المرأة من العنف السيبراني

السيد الدكتور/ موسى خليفة فنيير
أستاذ مشارك - قسم الهندسة الكهربائية وهندسة الكمبيوتر - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (دولة ليبيا).

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف دور تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) والأمن السيبراني في حماية النساء والفتيات من العنف السيبراني الذي يتزايد في العصر الرقمي. تشمل التهديدات الرئيسية التنمر الإلكتروني، وسرقة الهوية، والتصيد الاحتيالي.

تقدم الورقة حلولاً قائمة على الذكاء الاصطناعي مثل تحليل السلوك، والكشف عن التهديدات، وإدارة الثغرات الأمنية، بالإضافة إلى تطبيقات عملية كأنظمة المراقبة الذكية وأدوات الحماية الشخصية مثل تطبيق "أمانها". كما تناقش أهمية السياسات الوطنية في تعزيز الإطار التشريعي، وزيادة الوعي الرقمي، وتطوير البنية التحتية التقنية الآمنة.

تؤكد الورقة على ضرورة التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني وشركات التكنولوجيا لبناء قدرات نسوية في الأمن السيبراني، وتصميم بيئة رقمية آمنة تدعم حقوق المرأة عبر تشفير البيانات والمصادقة المتعددة.

الكلمات المفتاحية: العنف السيبراني، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، حماية المرأة، السياسات التقنية، التمكين الرقمي.

السيد الدكتور موسى خليفة فنيير

(دولة ليبيا)

-عضو هيئة تدريس - قسم الهندسة الكهربائية وهندسة الكمبيوتر، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
- رئيس اللجنة العلمية المشرفة على تنفيذ برامج الدبلومات المهنية في القانون والمعلوماتية.
- دكتوراه في تكنولوجيا المعلومات - جامعة دي مونتفورت (DMU)، ليستر، المملكة المتحدة (2015).
- ماجستير في تكنولوجيا المعلومات - جامعة بوترا ماليزيا (UPM)، ماليزيا (2004).
- بكاليوس في العلوم - جامعة الجبل الغربي، ليبيا (1998).
- أستاذ مشارك - قسم الهندسة الكهربائية وهندسة الكمبيوتر، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (2020 - حتى الآن).
- أستاذ مساعد - كلية تكنولوجيا المعلومات، جامعة الزنتان، ليبيا (2015 - 2020).
- محاضر - جامعة الجبل الغربي، ليبيا (2004 - 2015).

اهتمامات البحث:

- التقنيات المساعدة والوصول الرقمي: التركيز على التقنيات التي تساعد الأفراد ذوي الإعاقة وتعزز الوصول الرقمي.
- التعلم الإلكتروني: البحث في أنظمة التعلم الإلكتروني وتطبيقاتها في البيئات التعليمية.
- الذكاء الاصطناعي: استكشاف تقنيات الذكاء الاصطناعي ودمجها في مجالات متنوعة.
- القانون والأمن السيبراني: التحقيق في الأطر القانونية وإجراءات الأمان في العالم الرقمي.
- معلوماتية الصحة: دمج تكنولوجيا المعلومات مع الرعاية الصحية لتحسين أنظمة وخدمات الصحة.

3- آمنة أم معرضة للخطر؟
دور الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في حماية المرأة العربية في عصر العولمة

السيدة/ هند الدماطي
استشارية في مجال التحول الرقمي واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي (جمهورية مصر العربية).

ملخص:

تستكشف هذه الورقة دور الذكاء الاصطناعي وتقنيات الأمن السيبراني في حماية النساء عبر الإنترنت، مع التركيز على المقارنة بين السياق العالمي و السياق العربي.

تتزايد التهديدات الإلكترونية التي تستهدف النساء، بما في ذلك التحرش، وانتهاكات الخصوصية، والملاحقة السيبرانية، مما يبرز الحاجة إلى تدابير فعالة لضمان السلامة الرقمية.

تجمع هذه الورقة بين استبيانات ومقابلات معمقة مع نساء عربيات في مصر ونساء مغتربات، بالإضافة إلى صانعي السياسات وخبراء الأمن السيبراني، لفهم التحديات الإقليمية والعوائق التي تحول دون تبني التكنولوجيا للحماية الرقمية.

واستنادًا على أطر نظرية وثيقة الصلة مثل «نموذج قبول التكنولوجيا» و«نظرية الأبعاد الثقافية»، تحلل الورقة كيفية تأثير المعايير الاجتماعية والخلفية العلمية والعوامل الثقافية على نمط استخدام التكنولوجيا و التأقلم السريع.

تكشف النتائج عن فجوات حاسمة في الوصول إلى أدوات الحماية الرقمية ودعم اللغة بها، ومعايير الخصوصية المختلفة، خاصة في العالم العربي، حيث تحد العوامل الاقتصادية والتنظيمية من فاعلية استخدام الأدوات التقنية. تشمل التوصيات السياسية تطوير أدوات أمان رقمية تراعي الخصوصيات الثقافية، وتعزيز الحماية القانونية، وتشجيع الجهود التعاونية بين الحكومات وشركات التكنولوجيا لتعزيز السلامة عبر الإنترنت. تسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم حول كيفية ملائمة الحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتمكين النساء على الصعيدين العالمي والإقليمي في الفضاء الرقمي.

السيدة هند الدماطي

(جمهورية مصر العربية)

- مستشارة في مجال التحول الرقمي واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي، مقيمة في ألمانيا، ولديها خبرة شاملة في ريادة الأعمال وقيادة المشاريع وتطوير الحلول.
- حاصلة على درجة الماجستير في هندسة النظم وإدارة الهندسة من جامعة جنوب ويستفاليا للعلوم التطبيقية، ألمانيا. خريجة برنامج القيادة للمرأة المصرية في الخارج التابع للأكاديمية الوطنية للتدريب.
- متخصصة في تقديم المشورة للعملاء بشأن استراتيجيات الذكاء الاصطناعي المصممة خصيصًا لاحتياجات أعمالهم، وقيادة مشاريع الذكاء الاصطناعي وورش العمل وتصميم حلول الذكاء الاصطناعي الحديثة، وخاصة في تحويل العمليات الرقمية وتحسينها لتحقيق التميز.
- شاركت في تأسيس العديد من الشركات الناشئة في مصر وألمانيا وترأست مركزًا لريادة الأعمال في ألمانيا. كما فازت بجائزة ابتكارات ريادة الأعمال الاجتماعية في ألمانيا وفنلندا ومصر. حصلت على تمويل من Humane AI net في أوروبا لمبادرة AI4Moms.
- قامت ببناء وتشغيل منصات رقمية موجهة لدعم وتشجيع النساء العربيات المغتربات في ألمانيا على التمكين في الجوانب الأكاديمية والمهنية والعافية للحياة (اللياقة البدنية والرفاهية).

طاولة مستديرة حول

المسؤولية الوسيطة للمجتمع المدني والشركات والمنصات العالمية في حماية النساء والفتيات من العنف السيبراني

المشاركون/ات في الطاولة المستديرة

تدير الطاولة المستديرة	الأستاذة الدكتورة/ حنان جويفل عميدة كلية تكنولوجيا العلوم الصحية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
المشاركون/ات	معالي الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش الرئيس الأسبق للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وزير التنمية المحلية الأسبق
	السيد المهندس/ رامي كلاشيه مسؤول التكنولوجيا - مايكروسوفت- شمال أفريقيا
	السيد المهندس/ طارق لطفي شبكة رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط لخدمات تكنولوجيا المعلومات (MCS).
	السيد المهندس/ عادل عبد المنعم خبير الأمن السيبراني لدى الاتحاد الدولي للاتصالات
	السيدة المهندسة/ ملك جعفر منصة TikTok.

فعاليات أخرى

منهجيّة إعداد التقارير الوطنية المرفوعة إلى اللجنة الأممية المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة (سيداو)

يشهد المؤتمر العام العاشر لمنظمة المرأة العربية إطلاق (الدليل التدريبي حول منهجيّة إعداد تقارير اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة -سيداو) وقد أُعدّ هذا الدليل في إطار سعي منظمة المرأة العربية لدعم جهود الدول الأعضاء العربية في تنفيذ التزاماتها الدوليّة، هادفا إلى تعزيز قدرات الكوادر الوطنيّة المعنيّة بوضع هذه التقارير، بما يضمن توافقها مع المعايير الدوليّة، ويعكس التزام الدول الأطراف بتحقيق المساواة بين الجنسين. ويأتي هذا الدليل استجابةً لحاجةٍ متزايدةٍ إلى توحيد المنهجيّات، وتبسيط الإجراءات، وتوفير مرجعيّةٍ عمليّةٍ تساعد في تحليل التشريعات والسياسات الوطنيّة ورصد التقدّم المحرز والتحدّيات في تنفيذ أحكام الاتفاقيّة.

ويستهدف الدليل تمكين الآليّات الوطنيّة المعنية بالمرأة من أداء دورها التنسيقي بكفاءة، وتعزيز الحوار بين الجهات الحكوميّة والمجتمع المدني لإعداد تقارير شاملةٍ وشفافةٍ، تسهم في تحسين السياسات والممارسات ذات الصلة بحقوق المرأة. ويتميّز هذا الدليل بأنه يبني على الخبرات والمعارف المتوفرة لدى الفئات المستهدفة من مسؤولين حكوميين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وغيرهم من الجهات المعنيّة، ويعمل على تطويرها بشكل تشاركي وتراكمي. فهو لا يقتصر على نقل المعلومات، بل يوفّر مساحةً لتبادل التجارب واستخلاص الدروس المستفادة من إعداد تقارير سابقةٍ، بما يُسهم في ترسيخ الفهم العميق لمتطلبات الاتفاقيّة وآليّات إعداد التقارير، ويعزز الشعور بالملكية الجماعيّة للعمليّة، ويؤسس لنهجٍ مستدامٍ في بناء القدرات الوطنيّة في هذا المجال.

فريق إعداد الدليل

السفيرة عيشه فال فرجس

المستشار سناء سيد خليل

الأستاذة سوسي بولاديان

الأستاذة جميلة بنت سالم جداد

لأستاذة رويدة حمادة منسى

يشهد المؤتمر العام العاشر لمنظمة المرأة العربية قيام المنظمة بالإعلان عن فتح باب التقدم لجائزتها السنوية

"الفتاة العربية والتكنولوجيا لعام 2025"

وهي جائزة تهدف إلى تشجيع الفتيات على الانخراط فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية مهارات الابداع والابتكار عندهن لتقديم حلول فعالة لخدمة قضايا المجتمع.

15 شارع محمد حافظ، المهندسين،
الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف: 24 / 23 848 374 (202+)
فاكس: 21 848 374 (202+)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org